## المملكة الأردنية الهاشمية

## دائـــرة الـــشـــؤون الفـلـســطـيـنـيـــة

# تـطـورات الـقـضـيـة الفـلـسـطـيـنـيـة

## الـتـقـريـر الـشـهـري

العدد السابع، تموز ٢٠٢٣.

**إعداد مديرية الدراسات والإعلام**

| الـفـــهـــرس | الصـفـحـة |
|---|---|
| كلمـــة العـــــدد: ٢٨% من الإسرائيليين يفكرون بالهجرة... و٥٦% يخشون حربا أهلية. | ٢ |
| موجز تنفيـــذي | ٣ |
| **أولا: تطورات عملية السلام** | |
| أ- الموقف الأردني | ٥ |
| ب- الموقف الفلسطيني | ٦ |
| ت- الموقف العربي | ٩ |
| ث- الموقف الدولي | ١٠ |
| ج- الموقف الاسرائيلي | ١١ |
| ح- الموقف الأمريكي | ١٤ |
| **ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة** | |
| أ- الشهداء والجرحى | ١٧ |
| ب- الأسرى والمعتقلون | ١٨ |
| ت- اقتحامات لتجمعات سكانية | ٢٠ |
| ث- انتهاكات ضد المقدسات | ٢٠ |
| ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة. | ٢١ |
| ح- أنشطة استيطانية وتهويدية | ٢١ |
| خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات | ٢٢ |
| د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية | ٢٣ |
| ذ- انتهاكات المستوطنين | ٢٣ |
| **ثالثا: شؤون إسرائيلية** | |
| أ- ما هي حجة المعقولية؟ ما هو التعديل القانوني الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي بشأنها وما هي أبعادُه وإسقاطاته؟ | ٢٤ |
| ب- السياسات الإسرائيلية وأثرها على المكانة القانونية للاحتلال في الأراضي الفلسطينية. | ٢٧ |

## كلمة العدد

# ٢٨٪ من الإسرائيليين يفكرون بالهجرة... و٥٦٪ يخشون حربا أهلية

أفاد استطلاع رأي أجرته القناة ١٣ الإسرائيلية أمس الثلاثاء بأن ٢٨% من المشاركين فيه قالوا إنهم يفكرون في مغادرة إسرائيل، وذلك في أعقاب تمرير حكومة بنيامين نتنياهو أول القوانين ضمن حزمة التعديلات على النظام القضائي بما يقلص صلاحيات المحكمة العليا على قرار الحكومة.

وقال ٦٤% من المشاركين في استطلاع القناة الإسرائيلية إنهم لا يفكرون بمغادرة إسرائيل، في حين لم يحدد ٨% موقفا نهائيا تجاه الأمر.

واعتبرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" الإسرائيلية أن نتائج استطلاع الرأي تعكس تداعيات تمرير البرلمان الإسرائيلي ما يسمى بقانون المعقولية، رغم الاحتجاجات الواسعة ضده في المدن الإسرائيلية منذ أشهر، ورغم رفضه من أقطاب المعارضة السياسية وشخصيات عامة وأمنية واقتصادية، وإعلان آلاف جنود الاحتياط رفضهم أداء الخدمة احتجاجا على التعديلات.

ووفق الصحيفة نفسها، فإن أكثر من نصف المشاركين في استطلاع الرأي يخشون أن التعديلات القضائية تضر بأمن إسرائيل، في حين يتخوف ٥٦% من نشوب حرب أهلية، ويعتقد ٣٣% فقط من المشاركين بالاستطلاع أن نتنياهو سيلتزم بتعهده بأن يحصل على توافق على بقية القوانين المتعلقة بالتغييرات في النظام القضائي.

- **تراجع شعبية نتنياهو**: كما أظهر استطلاع رأي القناة ١٣ الإسرائيلية أن نسبة التأييد لنتنياهو تراجعت، ففي حال خاض حزبه (الليكود) الانتخابات الآن فستتراجع عدد مقاعد ائتلافه الحاكم من ٦٤ إلى ٢٥، في حين توقع استطلاع رأي أجرته قناة "إن ١٢ نيوز" الإسرائيلية أن تتراجع مقاعد التحالف الحاكم إلى ٢٨، وحصل نتنياهو على نسبة تأييد بلغت ٣٨% من المشاركين في استطلاع قناة "إن١٢" الذي أظهر أيضا أن أغلبية الإسرائيليين يريدون، إما التخلي عن خطة التعديلات القضائية بالكامل أو التفاوض عليها مع المعارضة.

في المقابل، أيد أقل من ربع المشاركين في الاستطلاع خطة التعديلات القضائية الحالية.

## -موجز تنفيذي: -

**أبرز التقرير الشهري لشهر تموز ٢٠٢٣، تأكيد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.**

**وتأكيد جلالته على أن الأردن مستمر بتأدية دوره التاريخي والديني الثابت في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية، وتكريس كل الإمكانات لحمايتها وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ورفض جلالته لأية محاولات تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم القدسي الشريف.**

**ومن جهته، واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر تموز ٢٠٢٣، انتهاكاته المعهودة في الأرضي الفلسطينية المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها في تحدٍ لجميع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، واستمرارا لممارسة سياساته الاستيطانية والتهويدية والعنصرية ضد الفلسطينيين، بكافة أشكالها من قتل واعتقال وهدم واستيطان وتهويد دون الاكتراث بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وتنفيذا للمطامع الاحتلالية، مبددا بذلك سائر الجهود الرامية الى التوصل الى حل دولتين لشعبين، سالبا الشعب الفلسطيني حقه في قيام دولة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.**

### نستعرض أدناه ملخصا لأبرز هذه الانتهاكات:

- **استشهاد (٢٦) فلسطينيا في الضفة الغربية والقدس، برصاص الاحتلال الذي استهدفهم على حواجزه أو أثناء اقتحامه للقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، بينهم ٦ أطفال، وبلغ عدد الجرحى (٢٧٤) جريحا في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم (١٥) طفلا، ومواطنة، وصحفي، وصياد وعسكري خلال عمليات الاقتحام والمواجهات مع قوات الاحتلال.**

- **تنفيذ قوات الاحتلال خلال الشهر موضوع التقرير، عمليات اعتقال بلغت بمجملها (٦٦٩) فلسطينيا في الضفة الغربية وقطاع غزة، من بينهم ١٤ طفلا، و٣ مواطنات، و٤ طلاب جامعيين و٧ من بين العسكريين.**

- **مواصلة قوات الاحتلال اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية، والتي ناهزت الـ (٦٧٣) عملية اقتحام لمناطق سكنية فلسطينية، تركزت في محافظة نابلس بواقع ١٧٢ اقتحاما، تليها جنين بـ ٩٨ اقتحاما، ثم رام الله بـ ٩٢ اقتحاما.**

- **تصعيد الانتهاكات بحق المقدسات، وبخاصة ضد الاقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، إذ رصد تقرير" محافظة القدس" اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المُبارك خلال شهر تموز، مُسجلا اقتحام (٦٥٤٢) مستوطنًا، و(٩٠٤٩٧) تحت مسمى سياحة باحات المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح.**

- واصلت سلطات الاحتلال سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم وإخطار الكثير من المنشآت بالهدم، حيث تم هدم (١٣) منزلا فلسطينيا، من بينها ٦ منازل أُجبر أصحابها على هدمها ذاتيا تفاديا لدفع ضرائب باهظة تفرضها سلطات الاحتلال، ودمرت آليات الاحتلال أكثر من (٧) منشآت تجارية في الضفة الغربية، من بينها حظائر أغنام وغرف زراعية ومنشآت تجارية أخرى، واستولت سلطات الاحتلال على نحو (١٢٠) دونما، إذ قامت سلطات الاحتلال ببناء بؤرة استيطانية جديدة على أراضي تبلغ مساحتها ٧٠ دونماً في برية بلدة السواحرة الشرقية قضاء القدس.

- إقرار السلطات الاسرائيلية عددا من المشاريع الاستيطانية التي تهدف الى تكثيف الاستيطان وترسيخ الوجود اليهودي في عدد من المدن وخاصة في القدس، إذ صادقت سلطات الاحتلال على بناء (٣١٠) وحدة استيطانية جديدة، وجرى إيداع (٦٢٢) وحدة أخرى استهدفت نحو (٩٢٥) دونما من أراضي المواطنين، كما استولت سلطات الاحتلال على نحو (١٢٠) دونما، إذ قامت سلطات الاحتلال ببناء بؤرة استيطانية جديدة على أراضي تبلغ مساحتها (٧٠) دونماً في برية بلدة السواحرة الشرقية قضاء القدس.

- ارتفاع اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم في إطار دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر تموز ٢٠٢٣ (١٥٦) اعتداء.

- تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مُسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وكان أبرزها لهذا الشهر تقرير نشره مركز مدار الفلسطيني حول ما عُرف بـ "حجة المعقولية" مُجيبا على عدد من التساؤلات بشأنها مثل ما هي "حجة المعقولية" هذه؟ وما هو التعديل القانوني الذي أقره الكنيست بشأنها؟ وما هي تداعيات ذلك، أبعاده وإسقاطاته؟.

أما التقرير الثاني لذات المركز فقد استعرض الفتوى القانونية التي أعدتها منظمة "يش دين "الحقوقية الإسرائيلية، حول الطبيعة القانونية للممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وهي فتوى قانونية تنطلق من القانون الدولي الإنساني والمكانة القانونية التي استندت إليها إسرائيل لتبرير وتسويغ وجودها (المؤقت) واحتلالها العسكري للأراضي الفلسطينية بحكم كونه "احتلالا عسكريا مؤقتا" وإدارة للأراضي المحتلة لا يفترض أن يؤثر أو يمس بطبيعته هذه مكانة الأراضي التي يحتلها، وحقوق السكان الخاضعين لسيطرتها العسكرية التي يفترض أن تنتهي بانتهاء الاحتلال.

# أولا: تطورات عملية السلام

## أ- الموقف الأردني: -

يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين "حفظه الله ورعاه"، التأكيد على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وانطلاقا من هذا التأكيد، بحث جلالة الملك عبد الله الثاني، ووزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي، يوم الخميس ٢٧ /٧، آخر المستجدات إقليميا ودوليا، وأهمية تكثيف جهود الدفع نحو التهدئة وخفض التصعيد بالأراضي الفلسطينية وإيقاف أية إجراءات أحادية الجانب من شأنها زعزعة الاستقرار وتقويض فرص تحقيق السلام، مجدد جلالته التأكيد على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

من جانبه أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، في محادثات موسعة مع رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر الشقيقة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، والتي جرت يوم الأحد ٧/١٦، على أهمية وقف التصعيد الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحقيق التهدئة خطوة نحو إعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين ووفق المرجعيات المعتمدة، مشددا على ضرورة وقف جميع الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية التي تقوض حل الدولتين الذي يمثل السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل، وحذر الوزيران من تبعات التدهور وغياب الآفاق السياسية، والضغوط الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات وتوسعتها، ومصادرة أراضي الفلسطينيين وترحيلهم من بيوتهم، ومن العمليات العسكرية ضد المدن الفلسطينية، كما شدّدا على ضرورة احترام إسرائيل الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ووقف كل الخطوات التي تستهدف تغيير هذا الوضع، من جانبه أكد الشيخ محمد أهمية دور الوصاية الهاشمية التاريخية في حماية المقدسات.

وأكد الصفدي والشيخ محمد على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وتوحيد الصف. كما أكد الصفدي أهمية الدور الذي تقوم به قطر في هذا السياق، والدعم الذي تقدمه للمواطنين الفلسطينيين في غزة ولوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

كما دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين إقدام وزير الأمن القومي الإسرائيلي، يوم الخميس ٧/٢٧، على اقتحام المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وحذرت من التبعات الخطيرة لذلك، مؤكدة على ان قيام وزيرٍ إسرائيلي باقتحام المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف وانتهاك حرمته تمثل خطوة استفزازيةً وخرقاً فاضحاً ومرفوضاً للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها.

كما واصلت التأكيد على أن استمرار الإجراءات الأحادية الإسرائيلية والخروقات المتواصلة للوضع التاريخي والقانوني في القدس ومقدساتها تهدد بتفجير دوامات جديدة من العنف.
وأعادت الخارجية الاردنية التأكيد على أن المسجد الأقصى المبارك /الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونمًا هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى

المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة جميع شؤون الحرم القدسي الشريف وتنظيم الدخول إليه، مشددة على حق دولة فلسطين بالسيادة على مدينة القدس الشرقية المحتلة، وأنه ليس لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أي حق أو سيادة على مدينة القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

من جانبه، ندد مستشار جلالة الملك عبد الله الثاني لشؤون المقدسات الإسلامية والمسيحية عبد الناصر نصار والوفد المرافق خلال زيارته لمحافظ جنين أكرم الرجوب، واطلاعه على آثار عدوان جيش الاحتلال على جنين ومخيمها، بالعدوان الذي خلّفه جيش الاحتلال على المدينة ومخيمها، مؤكدا عمق التواصل التاريخي بين أبناء الشعب الواحد، مشددا على دعم الملك عبد الله الثاني والحكومة الأردنية للشعب الفلسطيني حتى نيل حريته واستقلاله، كما زار الوفد مقبرة شهداء الجيش الأردني في بلدة اليامون غرب جنين، حيث كان في استقبالهم رئيس البلدية نايف خمايسة، وأعضاء المجلس البلدي.

## ب- الموقف الفلسطيني: -

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في كلمة ألقاها لدى زيارته التفقدية لمخيم جنين يوم الأربعاء ٧/١٢، إن مخيم جنين البطل أيقونة للنضال والصمود والتحدي، مشددا على صمود الشعب الفلسطيني رغم التحديات وعلى ان القدس هي العاصمة الأبدية للشعب الفلسطيني مؤكدا انه سيتم بناء المخيم بأفضل مما كان علية شاكرا جميع الدول المشاركة بعملية الاعمار ومنها الجزائر والامارات.

كما ثمن الرئيس الفلسطيني، خلال مؤتمر صحفي مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يوم الثلاثاء ٧/٢٥، مواقف تركيا الثابتة، والداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، وسعيه الحثيث لنيل حريته واستقلاله، مستنكرا محاولة الحكومة الإسرائيلي تدمير العملية السياسية، عبر ممارساتها اليمنية المتطرفة العنصرية والاستعمارية بخطوات مدروسة ومخطط لها، فضلا عن تنصلها من التزامها باتفاقات العقبة وشرم الشيخ مشيرا الى مواصلة العمل على تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني، من خلال دعوة الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية لاجتماع عاجل نهاية الشهر الجاري في القاهرة من أجل استعادة الوحدة الوطنية، ووضع برنامج وطني لمواجهة التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وارضه، متمنيا مواصلة تقديم الدعم للمساعي السياسية الفلسطينية في المحافل الدولية كافة، للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، واعتماد تعريف النكبة وتجريم إنكارها، ليكون يوم ٥/١٥ من كل عام يوما دوليا لإحيائها.

التقى الرئيس محمود عباس، يوم الخميس ٧/٢٧، في إطار الجهود الرامية لتهيئة الأجواء قبيل اجتماع الأمناء العامين المقرر انعقاده في القاهرة بحسب بيان لحركة حماس مع اسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في بحث وفد قيادة حركة حماس برئاسة رئيس المكتب السياسي للحركة العاصمة التركية أنقرة، واتفق المجتمعون على ضرورة توحيد الجهود الوطنية لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية خاصة مشاريع الحكومة الصهيونية المتطرفة التي تريد ابتلاع الأرض وتوسيع الاستيطان والسيطرة على مقدرات الشعب الفلسطيني ، وفي مقدمة ذلك الخطر الأساسي المتعلق بالضفة والقدس المحتلة وفق نص البيان.

وشدد رئيس الوزراء محمد اشتية، في مكتبه برام الله، خلال اجتماعه بالوزير الأول المنسق للأمن القومي بجمهورية سنغافورة تيو تشي هين يوم الإثنين ٧/١٠، على أن "النظام حاليا في إسرائيل يشهد تغيرا نحو الصهيونية الدينية، وتعمل إسرائيل على فرض وقائع على الأرض غير قابلة للتراجع، بالإضافة إلى التدمير الممنهج لحل الدولتين وأي فرصة لإقامة الدولة الفلسطينية، وتشن علينا عدة حروب سواء على الأرض من خلال التوسع الاستيطاني، وحرب على المال من خلال الاقتطاعات الجائرة من أموالنا، وحرب على

الإنسان بتغيير قواعد إطلاق النار بهدف القتل، والحرب على الرواية". قائلا: "الكل في إسرائيل من ساسة وقادة ووزراء يبحثون عن رفع شعبيتهم على حساب دماء أبناء شعبنا، ويعملون على تصدير أزماتهم الداخلية بمزيد من القتل والاعتقال والاقتحامات والتدمير على شعبنا"، مستعرضا مستجدات وتطورات الأوضاع في فلسطين في ظل انسداد الأفق السياسي، واستمرار إجراءات الحكومة الإسرائيلية المتطرفة وعدوانها على شعبنا، وتسارع وتيرة التوسع الاستيطاني، والاقتحامات المستمرة واليومية للمسجد الأقصى.

كما أكد رئيس الوزراء محمد اشتية خلال استقباله، في مكتبه برام الله، مدير شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية البريطانية ستيفن هيكي، يوم الإثنين ٧/١٧، في ظل غياب الأفق السياسي، والحصار المالي والقرصنة الإسرائيلية على أموال الفلسطينيين، على أن الأراضي الفلسطينية تشهد أوضاعا معقدة بشكل غير مسبوق وعلى المستويات كافة، وهذه التعقيدات لم نشهدها من قبل، وأن الاقتحامات للمناطق الفلسطينية وتسارع وتيرة الاستيطان، تشكل إعادة احتلال للضفة الغربية من مدن وقرى ومخيمات"، وطالب اشتية بريطانيا بالعمل، إلى جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، للضغط على إسرائيل للالتزام بكافة الاتفاقيات الموقعة معها، بما فيها عقد الانتخابات في الأراضي الفلسطينية كافة وعلى رأسها القدس، ووقف الإجراءات الأحادية كافة.

وبحث رئيس الوزراء محمد اشتية، مع وزير الخارجية سلطنة عمان بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، خلال استقباله في مكتبه بمدينة رام الله، يوم الجمعة ٧/٧، تطورات الأوضاع في فلسطين وغياب الأفق السياسي، في ظل حكومة إسرائيلية دموية تقوم على مبدأ تكثيف الاستيطان، وتغيير في قواعد إطلاق النار بهدف تسهيل عمليات القتل وتسليح المستوطنين، وتكثيف الاقتحامات والهجمة على المسجد الأقصى المبارك، ومحاولات فرض التقسيم الزماني والمكان، مؤكدا "إن إسرائيل تشن على الفلسطينيين عدة حروب، حرب على الأرض وتآكل الأرض الفلسطينية يوميا بسبب الاستيطان، وحرب على الإنسان من خلال القتل والاعتقال، وحرب على المال من خلال الاقتطاعات الإسرائيلية الجائرة من أموال الفلسطينيين "، كما ان كافة الحكومات المتعاقبة في إسرائيل لا تريد إقامة دولة فلسطينية، وتعمل على تدمير إمكانية إقامتها، والحكومة اليوم في إسرائيل تدفع بالسلطة الوطنية للانهيار وتعمل على إضعافها بشكل ممنهج".

وأشاد اشتية، خلال لقائه الوزير الياباني وزير التحول الرقمي الياباني كانو تارو، يوم الأربعاء ٧/١٩، في مكتبه برام الله، بحضور ممثل اليابان في لدى فلسطينيي يوئيتشي ناكاشيما، بالدعم الياباني لفلسطين وموقفها الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني، موضحا التحديات التي تواجه الفلسطينيين في ظل الفراغ السياسي، والانتهاكات الإسرائيلية المتزايدة بحق الشعب الفلسطيني، وتسارع وتيرة الاستيطان ومصادرة الأراضي، والتي تهدد إمكانية تحقيق حل الدولتين.

وأكد وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي في مقر الوزارة بمدينة رام الله، سفير مملكة الدنمارك المعتمد لدى دولة فلسطين كيتل كارلسن، يوم الثلاثاء ٧/١١، بمناسبة انتهاء مهامه الرسمية لدى دولة فلسطين ان دولة فلسطين سوف تمضي قدما في المحاكم الدولية من أجل محاسبة ومساءلة المسؤولين الاسرائيليين على جرائمهم، مطالبا الدنمارك بموقف فاعل تجاه هذه الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، خاصة أن الدنمارك من الدول التي يحتذى بها بالالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية، من جانبه، أكد السفير كارلسن موقف بلاده الداعم لقرارات الشرعية الدولية واحلال السلام في المنطقة، مشيرا الى الاستمرار في تقديم الدعم للمشاريع في المناطق (ج).

قال مساعد وزير الخارجية للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة عمر عوض الله، في حديث لإذاعة "صوت فلسطين"، يوم الثلاثاء ٧/١٨،"إن المحكمة الجنائية الدولية أطلقت منصة الكترونية تتيح للمواطنين تقديم الشكاوى على مرتكبي الجرائم الإسرائيليين، موضحا أن هذه المنصة ستمكن المواطنين من تقديم الشكاوى المدعمة بالصور والفيديوهات، والتي تظهر جرائم الاحتلال بحقهم من أجل تقديمها للمحكمة للنظر فيها،

واتخاذ موقف رادع ولاجم لإسرائيل، مشيرا إلى أن الحكومة الاسرائيلية ماضيةٌ في سياساتها العنصرية، ضاربة بعرض الحائط كافة المواثيق الدولية التي تنص على توفير الحماية العاجلة لأبناء الشعب الفلسطيني. وشدد عوض الله على ضرورة التواصل الدائم مع المجتمع الدولي، لاتخاذ موقف رادع لإسرائيل لوقف جرائمها اليومية.

سلم د. رياض المالكي وزير الخارجية والمغتربين، ذلك خلال اجتماع وزير الخارجية والوفد المرافق له، مع قلم المحكمة، السيد فيليب جاوتييه، يوم الاثنين ٢٤ /٧، المرافعة المكتوبة لدولة فلسطين الى محكمة العدل الدولية، في مقرها في لاهاي، هولندا، لتتمكن المحكمة من إصدار رأيها، والفتوى القانونية حول ماهية وجود الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة والتبعات القانونية الناشئة عن ذلك وواجبات الدول والأمم المتحدة، وجاء حيث اشار الوزير المالكي الى ان هذا يوم تاريخي للشعب الفلسطيني، وان اثره سيساهم في ترسيخ العدالة الدولية.

وشدد المالكي اعلى ان دولة فلسطين قدمت المرافعة المكتوبة تنفيذا لقرار الجمعية العامة، وقرارات محكمة العدل الدولية، وكجزء من الحراك الدبلوماسي، والقانوني الذي تقوده دولة فلسطين للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني وحمايته من الجرائم التي ترتكبها اسرائيل سلطة الاحتلال غير الشرعي، وصولا على مساءلة ومحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، ورفع الحصانة عنهم..مؤكدا على ان المرافعة قدمت أدلة وحقائق لا يمكن دحضها على سياسات وممارسات إسرائيل غير القانونية، ورسم صورة واضحة للجرائم والمعاناة التي عانى منها الشعب الفلسطيني على مدى عقود ومنذ النكبة، وان هذه الحقائق تؤدي إلى استنتاج مباشر: ان الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي وضمه للارض الفلسطينية، والتمييز العنصري والفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني، ورفضه المنهجي لحقوق شعبنا غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير وحق العودة، هو غير قانوني، ويجب وضع حد له فورًا ودون قيد أو شرط، وهذا بطبيعة الحال ينشئ تبعات قانونية والتزامات على اسرائيل اولا، وعلى دول المجتمع الدولي ومنظماته لمناهضة هذه الأفعال غير القانونية.

وثمن وزير الخارجية د. رياض المالكي الدور المبدئي للدول الشقيقة والصديقة التي قدمت وستقدم مرافعاتها المكتوبة، وشكرها على انخراطها الايجابي في العمل مع محكمة العدل الدولية لتصدر رأيها القانوني. كما دعا الجهات التي قررت ان تكون على هامش التاريخ، بتقديم مرافعات معادية للقانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني الساعي للعدالة، بان تراجع مواقفها والا تشجع اسرائيل على التمادي في جرائمها ، وان مواقفهم هذه ستسيئ لهم ولن توقف عجلة العدالة.

وفي ذات السياق، أشار وزير الخارجية رياض المالكي خلال اتصال هاتفي أجرته مع وزير الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا، يوم الأربعاء ٧/٢٠، إلى حجم الانتهاكات والجرائم التي يرتكبها الاحتلال عبر أدواته المختلفة بما في ذلك إرهاب المستوطنين، بحماية جيش الاحتلال، مؤكدا ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل، داعيا أعضاء مجلس الأمن الدولي لزيارة الأرض الفلسطينية المحتلة والاطلاع على ممارسات إسرائيل العنصرية والفاشية بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ونوه إلى حقيقة فاشية الحكومة الإسرائيلية الحالية وتداعيات سياسة تلك الحكومة على أوضاع الفلسطينيين وحقوقهم في وطنهم وأرضهم وممتلكاتهم وكيانهم وجودهم بما يشمل الهدم والقتل والاعتقال والاستيطان والضم، وآخرها تصريحات المتطرف سموتريتش ضد السلطة الوطنية الفلسطينية، وأعرب عن شكره للوزيرة الفرنسية على البيانات السياسية الأخيرة التي صدرت في إدانة اجتياح إسرائيل لمخيم جنين، ما نتج عنه من مآسي إنسانية وبشرية واجتماعية وخدماتية وتدمير للبنية التحتية والمنازل وتهجير للسكان وتعطيل لطبيعة الحياة داخل مخيم جنين وفي المدينة ذاتها.

## ت- الموقف العربي: -

دعت مصر بيان مصري يوم السبت ٧/٢٩، الفصائل الفلسطينية المشاركة باجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في القاهرة، بناء على دعوة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس لبحث سبل إنهاء الانقسام والتحديثات التي تواجه القضية الفلسطينية "وذلك لدى وصول عباس ووفود الفصائل الفلسطينية باستثناء حركة "الجهاد الإسلامي"، إلى مصر للمشاركة في الاجتماع المقرر له يوم الأحد ٧/٣٠، "لمناقشة ٣ قضايا أساسية وهي: تعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية وتوسيعها، الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية، واستراتيجية المجابهة والمقاومة الموحدة للاحتلال وجرائمه التي تستهدف النيل من إرادة وصمود الشعب الفلسطيني ".

كما طالبت المملكة العربية السعودية صحيفة نيويورك تايمز الأميركية يوم الاحد ٧/٣٠، بحسب من المسؤولين الأميركيين الذين يتوسطون من أجل محاولة الوصول لاتفاق تطبيع تريد من إسرائيل أن تقوم بخطوات حقيقية لصالح الفلسطينيين وليس الاكتفاء بوعود مقابل أن المضي في عملية التطبيع أن يتم تقديم تنازلات كبيرة من قبل الإسرائيليين لصالح الفلسطينيين.

أكد الرئيس العراقي عبد اللطيف جمال رشيد، خلال استقباله في قصر بغداد، سفير دولة فلسطين لدى جمهورية العراق أحمد عقل، يوم الثلاثاء ٧/١١ ، ثبات الموقف العراقي المساند للأشقاء في فلسطين ودعم قضيتهم المصيرية، لافتا إلى أهمية توحيد جهود الشعب الفلسطيني، جاء ذلك وتم خلال اللقاء استعراض آخر التطورات في فلسطين والمنطقة، موضحا وجوب السعي من أجل تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني، والضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ موقف داعم لفلسطين كما ادان اقتحام الاحتلال لمدينة جنين ومخيمها في دولة فلسطين، معربا عن تعازيه لعوائل الشهداء وتمنياته للمصابين بالشفاء العاجل.

كما أبدى الملك المغربي محمد السادس يوم الاحد ٧/٣٠، موقفه وموقف بلادة الراسخ من عدالة القضية الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشرقية.

وأدانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في بيان صادر عن قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة استيلاء المستوطنين بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي على منزل عائلة صب لبن بالقدس المحتلة يوم الثلاثاء ٧/١١، مؤكدة إن هذه الجريمة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإخلاء المنزل من العائلة التي تقيم فيه منذ العام ١٩٥٣، تأتي في إطار سياسة التهجير القسري والتطهير العرقي التي تنتهجها حكومة الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني، بما في ذلك إرغامها لهم على هدم منازلهم ومنشآتهم بحجة عدم وجود ترخيص لإفراغ القدس المحتلة من أبنائها، كما يحدث بشتى الأساليب خاصة في البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح، داعية المجتمع الدولي بدوله وهيئاته ومؤسساته للتدخل الفوري لوقف جرائم سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتصدي لمحاولات الحكومة الإسرائيلية المستمرة لإشعال دوامة العنف في المنطقة. كما دعت الأمم المتحدة إلى ضرورة التحرك لإيجاد آلية لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وممتلكاته ومقدساته وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

كما أدانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، في بيان يوم الثلاثاء ٧/١١، استيلاء قوات الاحتلال الإسرائيلي على منزل عائلة صب لبن في مدينة القدس المحتلة، في إطار مواصلة سياسات التهويد والاستيطان الاستعماري والتهجير القسري للعائلات الفلسطينية والاستيلاء على ممتلكاتها وهدم المنازل، ما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مؤكدة ، أن جميع هذه الإجراءات الإسرائيلية في القدس المحتلة باطلة ولاغية بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية،

داعية في ذات الوقت المجتمع الدولي إلى التدخل الفوري من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات المتواصلة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وأدانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، في بيان لها يوم الثلاثاء ٧/٢٥، اغتيال قوات الاحتلال الإسرائيلي لثلاثة شبان فلسطينيين في مدينة نابلس، معتبرة المنظمة أن هذه الجريمة النكراء امتداد لسياسة القمع والعدوان والإرهاب الإسرائيلي المستمر بحق أبناء الشعب الفلسطيني، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، محملة إسرائيل، قوة الاحتلال، المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه الجريمة البشعة، داعية المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمساءلة ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وعلى صلة، رحبت منظمة التعاون الاسلامي في بيان صدر عنها، اليوم الجمعة ٧/١٤، بدعوة البرلمان الأوروبي إلى الاعتراف بدولة فلسطين وحماية حل الدولتين، إضافة الى تأكيده على أهمية إنهاء الاحتلال الاسرائيلي ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية باعتبارها غير شرعية بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، فضلا عن دعمه لعمل المحكمة الجنائية الدولية المستمر للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، داعية، في الوقت نفسه، دول الاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، بما يسهم في دعم الجهود الدولية الرامية لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم على أساس رؤية حل الدولتين، انسجامًا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

## ث- الموقف الدولي: -

ثمن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال مؤتمر صحفي عقده مع الرئيس الفلسطيني، يوم الثلاثاء ٧/٢٥، مواقف تركيا الثابتة أن تركيا ستستمر في الدعم وبكل جهد للدفاع عن القضية الفلسطينية بأقوى طريقة ممكنة، ولزيادة أمن ورفاهية الشعب الفلسطيني، ويشعرون بقلق عميق إزاء الخسائر المتزايدة في الأرواح والدمار والتوسع الاستيطاني غير القانوني وعنف المستوطنين، مشددا على أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية على أساس معايير الأمم المتحدة، هو ضرورة لسلام واستقرار المنطقة بأسرها، منوها إلى أهمية مشاركة المجتمع الدولي، خاصة الأمم المتحدة، في هذه القضية، مؤكدا الرئيس أردوغان أن السبيل الوحيد لسلام عادل ودائم في المنطقة يمر من الدفاع عن رؤية حل الدولتين، وأنه لا يمكن قبول أفعال تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة وخاصة المسجد الأقصى، مشيرا إلى أن الوحدة والمصالحة الفلسطينية من أحد العناصر الأساسية في هذه العملية، وأن تركيا على استعداد لتقديم جميع أنواع المساعدة في هذا المجال.

فيما أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، خلال مؤتمر صحفي عقب صدور نتائج الجولة السادسة من الحوار الاستراتيجي بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي يوم الاثنين ٧/١٠، على إن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في الشرق الأوسط، وأنه لا ينبغي تأجيل البحث عن سبل معترف بها دوليا، تضمن حلها في إطار حل الدولتين، معتبرا أنه لا ينبغي مؤكدا على "أهمية وقف الإجراءات الأحادية الجانب الموجهة نحو تصعيد العنف، وتعزيز الوضع الراهن، واختتم بالقول: "أبلغنا زملاءنا بتفاصيل ذات المرحلتين لعقد اجتماع تشاوري بمشاركة روسيا وأعضاء جامعة الدول العربية ودول أخرى مشاركة في عملية التسوية في الشرق الأوسط، بهدف مد يد العون في صياغة توصيات للفلسطينيين حول سبل استعادة الوحدة الفلسطينية."

وأكدت وزيرة الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا، خلال اتصال هاتفي أجرته مع وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، يوم الأربعاء ٧/٢٠، دعم بلادها لحل الدولتين، ودعم أية جهود هادفة لتفعيل العملية السياسة، وإحداث اختراق يسمح بعودة المفاوضات وفق القانون الدولي والمرجعيات الدولية المعتمدة.
ومشددا كولونا، على أهمية دعم وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية وتقويتها، وفتح أفق لعملية سياسية ذات مغزى عبر طاولة المفاوضات، مؤكدة إدانتها الشديدة لعنف المستوطنين، ولكامل الإجراءات الأحادية التي أقدمت عليها دولة إسرائيل.

كما طالب مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، في بيان صدر عنه، يوم الثلاثاء٧/١١، الحكومة الإسرائيلية بإنهاء جميع عمليات الإخلاء القسري التمييزية للفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة وتقديم معالجة فعالة وعاجلة لعائلة غيث- صب لبن عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها ،قائلا :إن "الإخلاء القسري الذي حدث اليوم لزوجين فلسطينيين مسنين من منزل العائلة الذي عاشا فيه منذ عام ١٩٥٣ يسلط الضوء على عمليات الإخلاء القسري التمييزية والتهديد بالترحيل القسري الذي يهيمن على أكثر من ألف فلسطيني يسكنون في القدس الشرقية المحتلة".

وقال مدير مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة أجيث سنغهاي إن "الجهود المتضافرة لطرد الفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية المحتلة، قد ترقى إلى مستوى التهجير القسري"، مضيفا أن "التهجير القسري انتهاك جسيم لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب"، وأشار البيان إلى أن "عملية إخلاء نورا غيث (٦٨ عاما) ومصطفى صب لبن (٧٢ عاما) تأتي بعد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، بإنهاء الإيجار المحمي لمنزلهما مما يفسح المجال للاستيلاء عليه من قبل وقف (غاليسيا)، وهي منظمة استيطانية كانت تسعى منذ عام ٢٠١٠ لطرد عائلة غيث- صب لبن"، وأضاف: "يحظر القانون الدولي الإنساني على إسرائيل فرض قوانينها الخاصة في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القوانين الإسرائيلية المستخدمة لطرد الفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية. علاوة على ذلك، فإن القوانين التي تطبق ضد الفلسطينيين في حد ذاتها ذات طبيعة تمييزية وتشكّل انتهاكا صارخا لالتزامات إسرائيل الدولية في مجال حقوق الإنسان"، وأكد أن "عمليات الإخلاء القسري تساهم في الترحيل القسري للفلسطينيين، وتغيير التركيبة الديمغرافية وطابع ومكانة القدس الشرقية المحتلة"، وختم: "يكرر مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، أن القانون الدولي، يفرض على إسرائيل إنهاء جميع عمليات الإخلاء والترحيل القسري".

من جانبه أعرب الاتحاد الأوروبي في تغريدة على صفحته الرسمية في تويتر، يوم الثلاثاء ٧/١١، "يؤسفنا قرار السلطات الإسرائيلية، بإخلاء عائلة غيث صب لبن من البيت الذي تقطنه منذ عام ١٩٥٣ في البلدة القديمة بالقدس الشرقية المحتلة، إثر قرار قضائي، مضيفا: "حاليا، تواجه أكثر من ١٠ عائلات فلسطينية دعاوى إخلاء في البلدة القديمة من القدس، وحث الحكومة الإسرائيلية على احترام القانون الدولي والسماح لهذه العائلات بالعيش.

## ج- الموقف الإسرائيلي: -

شهدت الساحة الإسرائيلية العديد من التوترات في شهر تموز، بدأت من العدوان على جنين، وإطلاق قذائف صاروخية على المستوطنات في قلب الضفة الغربية، وصولًا إلى انتقال التوتر إلى الجبهة الشمالية، وتزايد الحديث حول مواجهة وشيكة مع حزب الله، أمّا التوتر الثالث الذي شهدته الساحة الإسرائيلية فقد جاء داخلياً، على صعيد مزيد من انسداد الأفق أمام الأزمة السياسية المستحكمة، والتخوّف من اندلاع حرب أهلية، وفي غمرة هذا التوتر العسكري في الساحتين الفلسطينية واللبنانية، تواترت التسريبات عن إمكانية

**إبرام اتفاق تطبيع مع السعودية، بالتزامن مع جهود حثيثة تبذلها واشنطن لإنجازه، رغم اصطدامه بمطالب المملكة حول أمنها القومي، والتقدم في القضية الفلسطينية.**

**ادعى الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، خلال خطاب ألقاه، الأربعاء، ٧/١٩، في الكونغرس الأميركيّ، بأن "دولة إسرائيل كانت تطمح وستستمر في التطلّع والعمل من أجل سلام حقيقيّ مع الفلسطينيين، لكن هذا لا يمكن أن يكون موجودًا، عندما يكون الإرهاب موجّهًا لإسرائيل"، قائلا: ان إسرائيل اتخذت خطوات شجاعة في سعيها لتحقيق السلام، وقدمت مقترحات بعيدة المدى لجيراننا الفلسطينيين"، بحسب ادعائه، وفي الصّدد ذاته، قال إن "الخلافات السياسية العميقة، والعديد من التحديات تلقي بظلالها على العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، وأنا لا أتجاهلها، لكن هناك شيء واحد يجب أن يكون واضحًا: لا يمكن الحديث عن السلام في الوقت ذاته الذي تتمّ فيه الموافقة على الإرهاب، أو إضفاء الشرعية عليه، بشكل ضمنيّ، أو صريح، وذكر أن "السلام الحقيقي لا يمكن أن ينشأ من العنف، والإرهاب الفلسطيني ضد إسرائيل أو ضد الإسرائيليين، يقوّض أي إمكانية مستقبلية للسلام بين الشعبين، وأضاف أن "إسرائيل لا تستطيع، وغير مستعدّة لتحمل الهجمات الإرهابية، ونعلم أن الولايات المتحدة الأميركية تقف إلى جانبنا في هذا الأمر."**

**وعلى خلفية الأحداث شن مندوب "إسرائيل" لدى الأمم المتحدة، جلعاد إردان في بيان وزارة الخارجية يوم السبت ٧/٨، هجوما حادا على الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، الذي انتقد استخدام جيش الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة في جنين بالضفة الغربية، وأورد أن "التصريحات المعادية لإسرائيل للأمين العام للأمم المتحدة مخزية، وافتراءات ومنفصلة تماما عن الواقع، إن الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة لمكافحة الإرهاب في جنين مكرسة حصريا لمحاربة الإرهاب الفلسطيني الدموي الموجه ضد المدنيين الإسرائيليين بحسب ادعائه "، وأضاف البيان "أدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى التراجع عن كلماته، وإدانة الإرهاب الفلسطيني بوضوح ومعارضة استخدام [الإرهابيين] للفلسطينيين كدرع بشري، وعدم إدانة دولة إسرائيل الديمقراطية للدفاع عن النفس في وجه الإرهاب". حسب تعبيرها.**

**كما اعتبر مسؤولون أمنيون وقانونيون إسرائيليون وفق ما ذكرت صحيفة "هآرتس" يوم، الإثنين ٧/١٠، أن الاتفاق الذي من شأنه إعفاء المواطنين من إسرائيل من تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة يشمل شروطا "تمس بأمن إسرائيل"، وبشكل خاص تعامل السلطات الإسرائيلية مع الفلسطينيين الذين يحملون المواطنة الأميركية لدى دخولهم إلى البلاد، ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة على تفاصيل المداولات قولها إن هذا البند سيسري على الفلسطينيين من الضفة الغربية أو قطاع غزة أو من دول أخرى الذين يحملون المواطنة الأميركية، وكذلك على القادمين إلى إسرائيل من "دول معادية"، وأضافت المصادر أنه "من الناحية الرسمية، الولايات المتحدة لا يمكنها الموافقة على تمييز بين مواطنيها بسبب مكان سكنهم".**

**كما ذكرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أن مصلحة الضرائب الإسرائيلية، يوم الخميس ٧/١٣، أبلغت منظمة العفو الدولية، أنها تدرس حرمانها من المزايا الضريبية بسبب تطبيق قانون ما يعرف باسم "المقاطعة"، وذلك أن الحكومة الإسرائيلية، تريد أن تحمل فرع المنظمة في إسرائيل المسؤولية عن الدعوات التي أطلقت من قبل المنظمة الدولية لمقاطعة منتجات المستوطنات وفرض حظر على الأسلحة الإسرائيلية.**
**ويأتي في إطار معركة يقودها منذ ٧ سنوات وزير المالية الحالي بتسلئيل سموتريتش، ضد منظمة العفو الدولية، وفي العام الماضي لجأ إلى سلفه في المنصب أفيغدور ليبرمان، ليمارس سلطته ويلغي هذه المزايا بناءً على القانون المخصص لفرض قيود على الجمعيات والمؤسسات التي تدعو إلى مقاطعة اقتصادية أو ثقافية أو أكاديمية، للمستوطنات أو لإسرائيل، ورفض مكتب سموتريتش، التعليق على مسألة فيما إذا كان متورطًا بالعملية الحالية.**
**ويسمح قانون المقاطعة الذي أقر في الكنيست عام ٢٠١١، لوزير المالية بالتشاور مع وزير القضاء بفرض سلسلة قيود على أي جمعية أو مؤسسة دعت لمقاطعة المستوطنات أو إسرائيل، وحرمان مثل هذه المؤسسات من المزايا الضريبية.**

وخلال اجتماع لحزب "يش عتيد"، يوم الاثنين ٧/١٧، علق زعيم المعارضة يائير لابيد على قانون الإصلاح القضائي قائلا: "تقودنا الحكومة إلى هذه الأزمة، وتقوم بأكبر التغييرات وأكثرها دراماتيكية للنظام في تاريخنا، دون إجراء مناقشة واحدة حول العواقب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية لهذه الخطوة"، مشيرا إلى التوترات في العلاقات مع الولايات المتحدة، قائلا إن "الولايات المتحدة لم تعد أقرب حليف لنا."

ورغم نفي مصادر أميركية وإسرائيلية قيام إدارة بايدن بإعادة تقييم العلاقات مع حكومة نتنياهو، إلا أن الخبير في الشؤون الأميركية والمحاضر في جامعة بار إيلان والباحث في "معهد القدس للاستراتيجية والأمن"، بروفيسور إيتان غلبواع، رأى في مقال نشره في صحيفة "يسرائيل هيوم" اليمينية، أن نتنياهو "لا يقيّم الضغوط الأميركية بشكل صحيح"، وأضاف غلبواع أن "الأزمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتفاقم، وتتزايد التقديرات في واشنطن أنه ينبغي إنقاذ إسرائيل من نفسها. وهذا تدخل أميركي في شؤون داخلية إسرائيلية، وهو ظاهرة غير مألوفة لكنها ليست جديدة"، وأشار إلى أن "التخوف الأميركي ليس حيال التعديلات القانونية فقط، وإنما (بسبب) التعامل مع الفلسطينيين والعنف في يهودا والسامرة. بل أن الأميركيين قلقون من أن الخلافات الداخلية في البلاد تلحق ضررا بالردع الإسرائيلي ضد الأعداء في المنطقة وإيران خصوصا"، ورأى غلبواع أن اعتقاد نتنياهو أن الولايات المتحدة لن تشدد ضغوطها على إسرائيل، بسبب انتخابات الرئاسة العام المقبل، هو "اعتقاد خاطئ". فالجالية اليهودية في الولايات المتحدة "يتحفظون من سياسة الحكومة، في المسائل القانونية وكذلك بما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين، وهي التي تمارس ضغوطا على بايدن كي يتخذ مواقف أوضح تجاه إسرائيل"، ولفت إلى أن "الولايات المتحدة تنظر إلى الخلاف بين أحزاب الائتلاف أكثر من النظر إلى الخلاف بين الائتلاف والمعارضة. فقد وعدهم نتنياهو أن يمسك بزمام الأمور ويسيطر على الوضع. لكن بنظر الأميركيين أن الأكثر تطرفا في الائتلاف، سموتريتش وبن غفير، هم الذين يملون الخطوات. ولذلك يمارس الأميركيون ضغوطا على نتنياهو كي يلجم المتطرفين وجعل سياسة الحكومة أكثر اعتدالا، سواء في المسائل القانونية أو الصراع مع الفلسطينيين."

كما قامت مجموعة من أعضاء الكنيست الإسرائيلي عن أحزاب الائتلاف الحكومي والمعارضة، يوم الأربعاء ٧/١٢، بالترويج لمشروع قانون يسمح لمن يسمون "ضحايا الإرهاب" برفع دعاوى تعويض عن الهجمات التي يتعرضون لها، بحسب صحيفة "هآرتس"، فإن لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست صادقت على مشروع القانون بالقراءة الأولى، مبينةً أن هذا القانون سيلحق ضررًا خطيرًا باقتصاد السلطة الفلسطينية المهتز أصلًا.
وينص مشروع القانون على أنه يمكن تعويض أولئك "المتضررين" من أموال السلطة الفلسطينية باعتبار أنها "تشجع على الإرهاب" وتدفع لمنفذي الهجمات الكثير من الأموال، معتبرين أن دعاوى "الضرر المدني" بمثابة أداة فعالة لخلق قوة ردع اقتصادية ضد "تمويل الإرهاب"، ويأتي هذا المشروع في ظل إقرار المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر "الكابنيت" لإطار عام يضمن منع انهيار السلطة والعمل على استقرارها، وهو الأمر الذي ناقشته اللجنة في الكنيست، وتم مناقشة إمكانية أن يتم الحصول على التعويضات من الأموال المجمدة، وتقرر إجراء مزيد من المناقشات لإقرار مشروع القانون بالقراءتين الثانية والثالثة تمهيدًا لعرضه على الهيئة العامة لإقراره.

كما استخدم وزير الجيش الإسرائيلي يؤاف غالانت، يوم الأربعاء ٧/١٢، حق النقض ضد الترويج لمشروع قانون يمنع إعادة جثث الشهداء الفلسطينيين الذين يتم احتجازهم، وسعى عضو الكنيست من حزب الليكود الياهو رابفيفو تقديم مشروع القانون للجنة الوزارية لشؤون التشريع، وتم وضعه على جدول الأعمال، ولكن في ضوء اعتراض غالانت بشدة على الاقتراح، تم سحبه، ولن يتم عرضه على التصويت.
وينص مشروع القانون على احتجاز جثمان أي فلسطيني ينفذ هجومًا ودفنه في مقبرة الأرقام، مع ترك السلطة التقديرية لرئيس الوزراء الإسرائيلي وحده ليقرر إعادة الجثث لاعتبارات خاصة.
وأشار الى أن مشروع القانون يحظى بتأييد واسع من الائتلاف والمعارضة، وقدم سابقًا مشاريع مماثلة.

وقالت مصادر مطلعة على التفاصيل، إن غالانت أبلغ مسؤولي الائتلاف الحكومي أن القانون لن يحقق أهدافه ولن يؤدي إلا لإشعال الأوضاع.
فيما قال مكتب غالانت، إن احتجاز الجثث لا يؤثر على "المنظمات الإرهابية"، إلا في حالات استثنائية تتعلق بـ "إرهابيي حماس" ونحن نستعد لمثل هذه الحالات، وبالتالي ليست هناك حاجة لهذا القانون. وفق قوله وتعبيره.

## ح- الموقف الأمريكي: -

استقبل الرئيس الأميركي جو بايدن، نظيره الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، في البيت الأبيض يوم الأربعاء ٧/١٩، وناقش معه ملفات عدة، وذلك على وقع أزمة داخلية في إسرائيل واحتجاجات مستمرة ضد تعديلات قضائية تحاول حكومة نتنياهو تمريرها، وجدد بايدن لهرتسوغ -وفقا لبيان البيت الأبيض- التزامه بالحفاظ على حل الدولتين المتفاوض عليه للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

كما دعا الرئيس الأمريكي جو بايدن وفي بيان نشره موقع واللا الإسرائيلي رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الاثنين ٧/٣٤، إلى عدم المضي قدمًا في التشريع معبرا عن قلق بالغ إزاء التصويت في الكنيست على قانون الغاء سبب المعقولية بشكله الحالي، في القراءة الثانية والثالث، يأتي بيان بايدن في لحظة حرجة - قبل ساعات من التصويت المتوقع في الكنيست وفي الوقت الذي يبذل فيه الرئيس الإسرائيلي هرتسوغ جهدًا للتوصل إلى حل وسط بين الحكومة والمعارضة فيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بنظام العدالة، واضاف البيان "يبدو أن مشروع القانون الذي تمت مناقشته كجزء من الإصلاح القانوني يوسع الانقسامات في إسرائيل فقط ولا يقللها، وتحدث بايدن مرارا ضد خطة الإصلاح القضائي لحكومة نتنياهو، والتي أثارت شهور من الاحتجاجات الجماهيرية من النقاد الذين يقولون إنها ستضعف بشكل جذري من قدرة المحكمة على ضبط وموازنة الكنيست، وتقوض أسس إسرائيل الديمقراطية بشكل خطير.

وصرح الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال مقابلة أجرتها معه شبكة "سي إن إن" يوم السبت ٧/٩، بأن إسرائيل والسعودية بعيدتان عن التوصل إلى اتفاق تطبيع علاقات، وأضاف "لا مشكلة لدى السعوديين مع إسرائيل، لكن ثمة المزيد الذي ينبغي التحدث حوله"، محذرا من أن اتفاقا مستقبليا مرتبط بممارسات إسرائيل في المنطقة، وأن حكومة نتنياهو هي "الأكثر تطرفا منذ (حكومة) غولدا مئير، وأنا أحاول إدراك كيف ينسجم معهم". إلا أن بايدن تهرب من الإجابة على سؤال حول ما إذا سيدعو نتنياهو لزيارة البيت الأبيض، وقال إن "الرئيس هرتسوغ سيأتي قريبا وإنه لا يزال مؤمنا بحل الدولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، بالرغم من التوتر الأمني الحالي، وأضاف أن "إسرائيل ليست المذنبة الوحيد للوضع في الضفة الغربية. وهناك حوار دائم، ونحن نحاول خفض ألسنة اللهيب".

ودعا الرئيس الأميركي، جو بايدن، رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في محادثة هاتفية، أُجريت يوم الإثنين ٧/١٧، للقاء "قريب" يُجرى بينهما، في الولايات المتحدة، بعد أشهر من القطيعة بين الاثنين، جرت المكالمة قبل أيام من التصويت المرتقب في الكنيست على إلغاء ذريعة عدم المعقولية، وتصاعد الاحتجاجات في إسرائيل على المخطط الحكومي لإضعاف جهاز القضاء وتقويض استقلاليته.
وذكر مكتب نتنياهو، أن "محور الحديث، كان تعزيز التحالف القوي بين الدولتين، وكبح جماح التهديدات من إيران وأذرعها، وتوسيع دائرة السلام الإقليميّ، واستمرار جهود التهدئة والاستقرار في يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة) (مسار العقبة - شرم الشيخ مع السلطة الفلسطينية)."
كما "أبلغ نتنياهو الرئيس الأميركي، بشأن القانون الذي سيتمّ تمريره الأسبوع المقبل، في الكنيست، وبشأن نيّته محاولة صياغة إجماع عامّ واسع فيما يتعلّق ببقية المسار (في خطة إضعاف القضاء) خلال العطلة الصيفية" للكنيست، ويسعى بايدن إلى دفع نتنياهو للعودة إلى الحوار مع المعارضة لتحقيق توافق واسع حول "إصلاح" جهاز القضاء الإسرائيلي.

كما أعرب البيت الأبيض، يوم الإثنين ٧/٢٤، عن أسفه حيال مصادقة الكنيست الإسرائيلي على إلغاء قانون "سبب المعقولية" بالقراءتين الثانية والثالثة، قائلا البيت الأبيض إنه: " من المؤسف أن التصويت جرى اليوم بأغلبية ضئيلة"، لافتًا إلى أنه تم تمرير مشروع القانون بأغلبية ٦٤ صوتًا في الكنيست المكون من ١٢٠ مقعدًا، حيث قاطع نواب المعارضة التصويت بعد فشل محادثات اللحظة الأخيرة حول التأجيل، مؤكدا على أهمية "الإجماع لتغييرات ديمقراطية كبيرة"، ولا سيما أن مشروع القانون، الذي أقره الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة، يحد من صلاحيات المحكمة العليا في إلغاء قرارات الحكومة، التي يعتبرها القضاة "غير منطقية"، ودعا البيت الأبيض "القادة الإسرائيليين إلى العمل باتجاه نهج قائم على الإجماع من خلال الحوار السياسي".

وقال وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكين في مقابلة صحفيه للصحفي توم فريدمان في صحيفة "نيويورك تايمز" يوم الجمعة ٧/٢٢، إن الرئيس الأمريكي جو بايدن ملتزم جدا بأمن إسرائيل، ومواقفه ثابتة بشأن مخاوفه من الإصلاح القضائي المثير للجدل.

ومن جانب آخر أوضح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، في مؤتمره الصحفي اليومي في مبنى الخارجية الأميركية بخصوص موقف الإدارة الأميركية من مساعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتدمير منطقة "مسافر- يطا" أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تدعو إسرائيل إلى عدم تدمير تجمع قرى "مسافر يطا" جنوب الخليل وعدم إخلائها من سكانها، والتي تريد سلطات الاحتلال تحويلها إلى مناطق "نيران" حرة وتدريبات عسكرية :" أعتقد أنني سأقول، كما قلت من قبل من الأهمية بمكان بالنسبة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية الامتناع عن الخطوات الأحادية الجانب التي تؤدي إلى تفاقم التوترات وتقويض الجهود المبذولة لدفع حل الدولتين المتفاوض عليه"، مؤكداً أن ذلك يشمل عمليات الهدم والإخلاء - هدم المنازل وإجلاء العائلات من الأماكن التي عاشوا فيها على مدى أجيال في الضفة الغربية.
وتواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة تضييق الخناق على أهالي "مسافر يطا"، واتخذت قرارا بالسماح لمجلس المستوطنات بإقامة ست بؤر استيطانية صنفت كـ "مزارع" للمستوطنين، على ذات الأرض التي منع أصحابها من السكن فيها بذريعة أنها منطقة عسكرية مغلقة أو منطقة إطلاق نار، يتدرب فيها الجيش الإسرائيلي.

أكد السفير الأمريكي في إسرائيل توم نيدس، الذي سينهي منصبه قريبا، لصحيفة وول ستريت جورنال يوم الإثنين ١٠ /٧، ان إدارة بايدن لا يمكنها إلا أن تتدخل في السياسة الداخلية الإسرائيلية عندما ترى أن إسرائيل "تخرج عن مسارها" بسبب الاحتجاجات والثورة القضائية، وأن "أحد الرسائل التي أرسلتها إدارة بايدن إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هي الضغط على المكابح لإبطاء السرعة. حاول الوصول إلى إجماع"، واعترف نيدس أنه من النادر أن تتدخل الحكومة الأمريكية في الشؤون الداخلية لدول أخرى، لكن الثورة القضائية، موضحا أن القصد كان الإضرار بالمؤسسات الديمقراطية الإسرائيلية، وهو ما يمدحه الأمريكيون عادة عندما يدافعون عن إسرائيل في المحافل الدولية، وبحسبه، فإن المشكلة الحقيقية للبيت الأبيض هي أن حكومة نتنياهو "تسرع الأمور التي يمكن أن تكون لها في النهاية عواقب وخيمة، وفي إشارة إلى العملية العسكرية في جنين قال نيدس إنه "من أجل أمن إسرائيل، فإن الشيء المهم هو الحفاظ على الهدوء في الضفة الغربية".

كما أكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، يوم الأربعاء٧/١٢، إنه "لا يوجد حديث" عن إعادة تقييم العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، بعد أن ادعى كاتب العمود في صحيفة "نيويورك تايمز" توم فريدمان أن مثل هذه الخطوة كانت وشيكة، وفي وقت سابق، قال مسؤول أمريكي لم يذكر اسمه، للقناة ١٢ الإسرائيلية ، إنه في حين أن الولايات المتحدة "قلقة" من تصرفات رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، فإن

**الأمور لم تتصاعد لإعادة تقييم العلاقات، نحن قلقون من نتنياهو، ولا نفهم ما ينوي فعله، ولماذا يسمح للمتطرفين في ائتلافه بإملاء النبرة".**

**كما وصفت النائبة الأميركية براميلا جايابال، في ندوة خلال مؤتمر سنوي تقدمي في شيكاغو، يوم الاحد ٧/١٦، إسرائيل بأنها دولة عنصرية، مؤكدة وجود معارضة منظمة ضد النقاد التقدميين للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، قائلة: أريد منكم أن تعلموا أننا نكافح من أجل توضيح أن إسرائيل هي دولة عنصرية، وأن الشعب الفلسطيني يستحق تقرير المصير والاستقلال، وأن حلم حل الدولتين يبتعد عنا ويصبح بعيد المنال"، ولطالما انتقدت جايابال ضم إسرائيل لأراضي الضفة الغربية، ودعت الكونغرس إلى جعل المساعدات العسكرية لإسرائيل مشروطة في حال استمرت في استخدام أموال دافعي الضرائب الأميركيين في انتهاك حقوق الإنسان في فلسطين، تأتي تصريحات النائبة الأميركية بالتزامن مع تصريحات مماثلة لنواب ديموقراطيين هم ألكساندريا أوكاسيو كورتيز، وإلهان عمر، وجمال بومان، وكوري بوش، أكدوا جميعاً أنهم لن يحضروا خطاب هرتسوغ احتجاجاً على الإجراءات الإسرائيلية. وقد حاولت قيادة الحزب الديموقراطي التقليل من شأن هذه المقاطعة، مدّعية أنها لا تعكس الدعم ثنائي الحزبية لإسرائيل، في حين أدان الحزب الجمهوري هذه الدعوات ووصفها بأنها معادية للسامية.**

**وأكد وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) إن وزير الدفاع، لويد أوستن، في بيان البنتاغون يوم الثلاثاء ٢٥/ ٧ل نظيره الإسرائيلي، يوآف غالانت، ضرورة التوصل إلى توافق في إسرائيل من خلال الحوار السياسي، بينما حث إسرائيل على مواجهة عنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، كما أكد قناعة الولايات المتحدة بأن التوصل إلى توافق موسع من خلال الحوار السياسي خاصة في الأسابيع والأشهر المقبلة عنصر مهم لديمقراطية متينة". وأضاف "حث (أوستن) الوزير (يوآف) غالانت على التصدي لعنف المستوطنين المتطرفين ضد المدنيين الفلسطينيين".**

**وعلى صلة، قالت وزارة الخارجية الأميركية، إن الولايات المتحدة لن تقلص أو توقف المساعدات العسكرية لإسرائيل بعد إقرار الكنيست للقانون الأول في خطة الحكومة الإسرائيلية لإجراء تعديلات قضائية والتي يقول منتقدوها إنها تعرض استقلال القضاء للخطر.**

**وأعرب وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، في تصريح له يوم الخميس ٧/٢٧، عن قلقه بشأن حالة الجيش الإسرائيلي وكفاءته، نتيجة امتناع جنود احتياط عن الخدمة العسكرية بعد أن تقدمت حكومة بنيامين نتنياهو بخطة لإضعاف القضاء، وأوضح أوستين، أن الاتفاقات السياسية بشأن جهاز القضاء في إسرائيل تعتبر مهمة لأمن البلاد، وذلك في ضوء التهديدات والتحديات الأمنية المختلفة التي تواجهها، تأتي تصريحات وزير الدفاع الأمريكي في ظل ارتفاع عدد رافضي الخدمة في قوات الاحتياط بسلاح الجو الإسرائيلي إلى ٨٣٠، من بينهم ٢٦٠ طيارًا، وقد أبلغ هؤلاء الجنود الاحتياطيين قادتهم بأنهم لن يمتثلوا للخدمة العسكرية احتجاجًا على خطة إضعاف القضاء التي اتخذتها الحكومة.**

**كما قال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية فيدانت باتيل، في اللقاء الذي جرى يوم الأربعاء ٧/٢٦، أن موقف الولايات المتحدة من حركة "حماس" الفلسطينية معروف ولم يتغير منذ أن أدرجت واشنطن حركة المقاومة الفلسطينية على لائحة الإرهاب، وقال باتيل في رده على سؤال بشأن وجهة نظر الولايات المتحدة بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وإسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" برعاية وحضور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: "إن موقفنا معروف حركة حماس مدرجة على لائحة الإرهاب" وكي يتم شطبها من هذه اللائحة، "لا بد من قيام حماس بنبذ الإرهاب والعنف والاعتراف بإسرائيل كي يكون هناك أفقا للسلام عبر التفاوض" .**

# ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

## أ- الشهداء والجرحى: -

طبقا لتقديرات التقرير الشهري لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، تسببت أنشطة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، باستشهاد (٢٦) فلسطينيا، فيما بلغ عدد الجرحى (٢٧٤) جريحا في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم ١٥ طفلا، ومواطنة، وصحفي، وصياد وعسكري خلال عمليات الاقتحام والمواجهات مع قوات الاحتلال.

### - عدد الشهداء الفلسطينيين في عام ٢٠٢٣ يتجاوزهم في العام ٢٠٢٢: -

قالت الأمم المتحدة إن عدد الفلسطينيين الذين استشهدوا في الأراضي المحتلة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية هذا العام تجاوز عدد الشهداء الفلسطينيين لعام ٢٠٢٢ بأكمله، جاء ذلك بحسب تقرير حماية المدنيين الذي يصدر كل أسبوعين عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنساني(أوتشا) في فلسطين.

وجاء في التقرير أن قوات الاحتلال قتلت بالرصاص ١٣ فلسطينيا في الضفة الغربية بين ٢٥ تموز و١٠ آب، بينهم ثلاثة أطفال. وأفادت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية وفا أن العدد الإجمالي للشهداء الفلسطينيين هذا العام وصل إلى ١٦٧ .

وقال التقرير إن هذا يتجاوز رقم العام الماضي البالغ ١٥٥، وهو بالفعل أعلى عدد من الشهداء في الضفة الغربية منذ ٢٠٠٥، وبحسب تقرير (أوتشا)، استشهد فلسطيني بالرصاص خلال هجوم للمستوطنين على قرية برقة، شرقي مدينة رام الله، في ٤ آب، مما يرفع عدد الفلسطينيين الذين قضوا باعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية وشرق القدس المحتلة الى سبعة.

وأضاف التقرير أن قوات الاحتلال أصابت ٢٧٦ فلسطينيا، من بينهم ٦٠ طفلا على الأقل، بين ٢٥ يوليو و٧ أغسطس. وفي الوقت نفسه، أصيب ستة فلسطينيين، بينهم طفل، على أيدي مستوطنين إسرائيليين.

### - ١٣٢شهيداً محتجزاً لدى الاحتلال منذ عام ٢٠١٦ بينهم ١١ أسيراً

تواصل سلطات الاحتلال احتجاز جثامين ١٣٢ شهيداً فلسطينيًّا قضوا برصاص الاحتلال وداخل سجونه منذ عام ٢٠١٦، بينما لا يزال أكثر من ٢٥٦ شهيداً محتجزاً في مقابر الأرقام، منذ عشرات السنوات.

ووفق المعطيات فإن قائمة الشهداء المحتجزين منذ عام ٢٠١٦، تضم ١٩ شهيداً من القدس وضواحيها، و٢٧ من قطاع غزة، و٢٠ من جنين، و١٨ من رام الله، و١٤ من الخليل، و١٠ من نابلس.

ويعد الشهيد القسامي عبد الحميد أبو سرور أول شهداء عام ٢٠١٦ الذين احتُجز جثمانهم بعد تنفيذه عملية فدائية في ١٨ من إبريل.

ومن بين الشهداء المحتجزين ١٣ فتى من الضفة هم: عادل عنكوش وأسامة عطا وبراء إبراهيم صالح، ومحمد طارق دار يوسف ويوسف وجيه سحويل من رام الله، وعطا الله ريان من سلفيت، ويوسف صبح من جنين، والفتى

كريم جمال القواسمي من القدس المحتلة، وبهاء العواودة وبدوي خالد مسالمة من الخليل، وأشرف مراد السعدي ومحمود عمر صادق من جنين، ومحمد نضال يونس من نابلس، ومعتصم عطا الله من بيت لحم.

وآخر الشهداء المحتجزة جثامينهم هو بلال إبراهيم قدح من بلدة شقبا في رام الله، والذي ارتقى في العاشر من الشهر الجاري، بعد محاولته تنفيذ عملية إطلاق نار قرب بلدة دير نظام.

ويواصل الاحتلال احتجاز جثامين ١١ أسيراً كان آخرهم الشيخ خضر عدنان، وأقدمهم الشهيد الأسير أنيس دولة من قلقيلية الذي استشهد في سجن عسقلان عام ١٩٨

وفي ٢٧ أغسطس/ آب من كل عام، يحيي الفلسطينيون "اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة، والكشف عن مصير المفقودين."

ومنذ بداية العام الجاري ٢٠٢٣ استشهد ٢٠٥ فلسطيني، بينهم ٦٤ من جنين، و٤٤ من نابلس، و١٠ من الخليل، و٩ من أريحا، و٨ من القدس، و٦ من طولكرم، و٤ من قلقيلية، و٤ من بيت لحم، و٣ من الداخل المحتل، و٢ من سلفيت.

## ب- الأسرى والمعتقلين: -

طبقاً لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، بلغ إجمالي الاعتقالات في شهر تموز (٦٦٩) حادثة اعتقال؛ (٢٧٢) في الضفة الغربية وقطاع غزة، من بينهم ١٤ طفلا، و٣ سيدات، و٤ طلاب جامعيين و٧ من بين العسكريين.

وتوزعت الاعتقالات في الضفة الغربية كالتالي: جنين ١٨٠ معتقلا، القدس ١٠٩ معتقلا، الخليل ٨٤ معتقلا، رام الله ٧٧ معتقلا، نابلس ٦٥ معتقلا، بيت لحم ٥٧ معتقلا، طولكرم ٣١ معتقلا، أريحا ١٩ معتقلا، قلقيلية ١٨ معتقلا، طوباس ١٤ معتقلا، سلفيت ٣ معتقلين، شمال غزة ٤ معتقلين.

كما أصدرت سلطات الاحتلال خلال هذا الشهر قرارا بإبعاد ٣ مقدسيين عن المسجد الأقصى ومنطقة باب العامود بالقدس، وعن محافظات الضفة لفترات تتراوح بين أسبوعين و٦ شهور.

### - قرار إسرائيلي يُلغي الإفراج المبكر عن المعتقلين الفلسطينيين: -

أصدر وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير تعديلاً على قانون الإفراج الإداري عن المحتجزين المدانين في قضايا "الإرهاب"، يقضي بإلغاء الإفراج المبكر عنهم، وقال بن غفير "سأواصل بذل قصارى جهدي لوقف الظروف المواتية التي حصل عليها السجناء حتى الآن."

هذه الخطوة هي جزء من جهود بن غفير لقمع المدانين في السجون الإسرائيلية والمؤهلين للإفراج المبكر عنهم بسبب عدم وجود مساحة لإيوائهم، وفق ما نقلته صحيفة (جيروزاليم بوست).

وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية أصدرت في عام ٢٠١٧ حكما يطالب السلطات بأن توفر لكل سجين مساحة معيشة بواقع إما ٤,٥ متر تشتمل على دش ومرحاض، أو ٤ أمتار بدون دش ومرحاض.

وفي مطلع الشهر الجاري ذكرت منظمة حقوقية إسرائيلية أن إسرائيل تحتجز حاليا أكثر من ١١٠٠ فلسطيني بدون محاكمة أو تهمة وهو أعلى رقم منذ عام ٢٠٠٣، وفق ما نقلته صحيفة (ذا تايمز أوف إسرائيل)، كما أضافت الصحيفة أن الغالبية العظمى من المحتجزين من الفلسطينيين، وأربعة منهم فقط يهود إسرائيليون.

بدورها، قالت مجموعة (هموكيد)، التي تجمع بانتظام أرقاما من سلطات السجون الإسرائيلية، إن ١١٣٢ شخصا محتجزون إداريا، وهي ممارسة يمكن من خلالها عمليا احتجاز السجناء دون تهمة إلى أجل غير مسمى وعدم السماح لهم بالاطلاع على الأدلة ضدهم.

- **٥٣٠حالة اعتقال خلال شهر تموز بينهم ٤٢ طفلاً: -**

أفاد مركز فلسطين لدراسات الأسرى أن سلطات الاحتلال صعدت من سياسة الاعتقالات بحق الفلسطينيين، خلال الشهر الماضي وخاصة خلال اجتياح مخيم جنين، حيث رصد المركز ٥٣٠ حالة اعتقال خلال شهر تموز بينهم ٤٢ طفلاً، و٨ سيدات.

وأوضح مركز فلسطين في تقريره الشهري حول الاعتقالات أن الاحتلال مدينة جنين احتلت هذا الشهر النسبة الأعلى في عدد المعتقلين بواقع ١٧٥ حالة اعتقال، تليها مدينة القدس حيث بلغت حالات الاعتقال فيها ١٦٥ حالة، إضافة الى إصدار العديد من أوامر الإبعاد والحبس المنزلي بحق مقدسيين.

بينما اعتقلت قوات الاحتلال خلال شهر تموز الماضي ٤ مواطنين من قطاع غزة، وجميعهم صيادين، تم اعتقالهم قبالة شواطئ شمال القطاع على مسافة ٣ ميل بحري ومصادرة مركبهم، بينما أفرجت عنهم بعد ساعات على معبر بيت حانون.

- **اعتقال الأطفال والنساء: -**

إن الاحتلال واصل خلال شهر تموز استهداف الأطفال والنساء بالاعتقال والحبس المنزلي والابعاد والتنكيل، حيث رصد (٤٢) حالة اعتقال لقاصرين، بينهم الطفلان تيمور القصراوي (١٤ عاماً)، وإسحاق شاهين (١٤ عاماً) من منطقة تل الرميدة وسط الخليل بعد الاعتداء عليهما بالضرب المبرح بالعصي.

بينما اعتقلت قوات الاحتلال ٨ سيدات بينهن الفتاة صابرين جمال أبو زيد من قرية دير قديس غرب رام الله، قرب المدخل الشمالي للبيرة، كما اعتقلت الطالبة في جامعة بيرزيت سناري غيظان شقيقة منفذ عملية كدوميم الشهيد أحمد غيظان من منزلهم في بلدة قبيا برام الله، واعتقلت السيدة المقدسية سميرة حرباوي ٥٣ عاماً، بعد إطلاق النار عليها واصابتها بجراح في قدميها ونقلها الى مستشفى "هداسا" بالداخل المحتل وقدمت بحقها لائحة اتهام بزعم "محاولة تنفيذ عملية طعن" لحارس أمن قرب حي الشيخ جراح.

كما اعتقلت السيدة سهاد جمال ثوابته (٤٤ عاماً) من بلدة مراح رباح في بيت لحم، بعد مداهمة منزلها وهى متزوجة وأم لأربعة أبناء، واعتقلت الفتاة سوزان سمير عمرو من دورا جنوب الخليل أثناء تواجدها بالقرب من معسكر المجنونة المقام على أراضي البلدة، وأفرج عنها بعد ساعات من التحقيق، كما اعتقلت الناشطة الفلسطينية أسماء كبها من المسجد الأقصى، وأفرجت عنها بشرط الإبعاد عن الأقصى."

- **اعتقالات القدس: -**

ويشار الى ان سلطات الاحتلال واصلت تصعيدها ضد المقدسيين وخاصة عمليات الاعتقال المستمرة بحقهم، والتي صلت الى (١٦٥) حالة اعتقال بينهم ٢٥ طفلاً قاصراً، ٣ نساء، بينهن الطفلة رغد جهاد الشرباتي (١٣ عامًا) أثناء تواجدها عند أحد أبواب المسجد الأقصى، وأطلقت سراحها بعد التحقيق لساعات.

بينما أصدرت محاكم الاحتلال خلال تموز ما يزيد عن ٢١ امر ابعاد غالبيتها عن المسجد الأقصى المبارك ومحيطه، وأصدرت ٢٥ أمر حبس منزلي منها ٢٢ أمر استهدفت قاصرين، فيما أصدرت ١١ أمر اعتقال إداري بحق أسرى مقدسيين، و٢٧ حكم بالسجن الفعلي لفترات مختلفة.

- **الأوامر الإدارية: -**

كما واصلت محاكم الاحتلال إصدار الأوامر الإدارية بحق الاسرى، حيث أصدرت محاكم الاحتلال (٢٢٥) قرار ادارى خلال تموز، من بينها (١٢٧) قرار تجديد اعتقال إداري لفترات أخرى تمتد ما بين شهرين إلى ٦ شهور، ووصلت الى (٥) مرات لبعض الأسرى، بينما (٩٨) قراراً صدرت بحق أسري للمرة الأولى، غالبيتهم أسرى محررين أعيد اعتقالهم مرة أخرى وصدرت بحقهم أوامر اعتقال إداري لفترات مختلفة .

من بين من صدرت بحقهم قرارات إدارية الشهر الماضي الجريح "محمد زهدي عوض" من الخليل تم تحويله الى الإداري لمدة ٦ شهور، والصحفي "نضال ابوعكر" من بيت لحم تم التجديد له للمرة الثالثة، فيما حولت الناشط المحرر "ثامر سباعنه" من جنين للاعتقال الإداري، والصحفي محمد أنور منى من نابلس صدر بحقه قرار ادارى لمدة ٦ شهور، كما جددت الإداري للمرة الثانية لمدة ٦ أشهر لـ"سامي محمد غنيم" والد الشهيدين " نور الدين ومحمد" غنيم" من بلدة برقين بمدينة جنين

بينما جددت الاعتقال الإداري للمرة الثالثة للأسير المريض بالسرطان عبد الباسط معطان (٤٨ عامًا) من بلدة برقة قضاء رام الله رغم حالته الصحية الصعبة.

## ت-اقتحامات لتجمعات سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، تموز ٢٠٢٣، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت ـ بحسب تقرير لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية ـ الـ (٦٧٣) عملية اقتحام لمناطق سكنية فلسطينية، تركزت في محافظة نابلس بواقع ١٧٢ اقتحاما، تليها جنين بـ ٩٨ اقتحاما، ثم رام الله بـ ٩٢ اقتحاما، والخليل بـ ٦٧ اقتحاما، وطولكرم ٦٣ اقتحاما، وبيت لحم بـ ٤٥ اقتحاما، وسلفيت بـ ٣٨ اقتحاما، وقلقيلية بـ ٣١ اقتحاما، والقدس بـ ٢٥ اقتحاما، وأريحا بـ ٢٢ اقتحاما، وطوباس بـ ١٠ اقتحاما، واقتحام لخانيونس.

## ث- انتهاكات ضد المقدسات: -

واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها ضد المقدسات في المدينة المحتلة خلال شهر تموز ٢٠٢٣، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي أكدت على إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به.

وحسب ما رصده تقرير" محافظة القدس" بشأن اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المُبارك خلال شهر تموز، فإن ما يزيد عن (٦٥٤٢) مستوطنًا، و(٩٠٤٩٧) تحت مسمى سياحة قد اقتحموا باحات المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح، كما منعت شرطة الاحتلال موظفي لجنة إعمار المسجد الأقصى من العمل في جميع أقسام لجنة الإعمار في الأقصى بشكل كامل، وهددت باعتقال الموظفين في حال قيامهم بالعمل.

وفي ٤ تمّوز اعتقلت قوات الاحتلال ٣ من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية من المسجد الأقصى.

وفي ٢٠ تمّوز سقطت إحدى أشجار الزيتون المعمرة في باحات المسجد الأقصى المبارك، حيث ترجح أسباب سقوطها، الحفريات المستمرة أسفل المسجد الأقصى.

فيما أشارت معطيات تقرير " مركز وادي حلوة – القدس" بأن (٢١٨٠) متطرفا اقتحموا المسجد الأقصى في يوم ذكرى "خراب الهيكل"، تقدمهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير تطوير الجليل يتسحاق فاسلروف، الى جانب عشرات الحاخامات والمسؤولين عن "منظمات الهيكل المزعوم"، وأدى المقتحمون صلواتهم الجماعية والرقصات العلنية خلال اقتحام الأقصى، وكانت أعداد المقتحمين في كل مجموعة مقتحمة تتجاوز الـ ٨٠ متطرفا.

وفي ذات اليوم، على أبواب المسجد الأقصى المبارك "من الجهة الخارجية"، فكان المشهد ذاته، باستباحة المستوطنين لكافة الأبواب، وأداء صلواتهم الجماعية ورفع العلم الإسرائيلي، والجلوس على عتبات الأقصى لساعات متواصلة.

وأمام السماح باقتحام الأقصى والصلوات على عتباته، فرضت قوات الاحتلال قيودها على دخول المسلمين الى المسجد الأقصى، منذ ساعات الصباح حتى الساعة الثالثة عصرا؛ بمنع الشبان والنساء واحتجاز الهويات على الأبواب "للأعداد القليلة التي سمح لها بالدخول الى المسجد"، واعتداء على المصلين خلال محاولتهم الدخول الى الأقصى لإبعادهم عن محيطه.

وأضاف المركز أن القوات المتمركزة على أبواب الأقصى، منعت الذين تقل أعمارهم عن الـ ٦٠ عاماً الدخول الى الأقصى للصلاة فيه، فأقيمت الصلوات على عتباته خاصة عند باب المجلس.

وعشية ما يسمى ذكرى "خراب الهيكل"، نظم المستوطنون مسيرة انطلقت من منطقة مأمن الله في غربي القدس، مرورا بباب الجديد، العامود، الساهرة، والمغاربة وصولا الى ساحة البراق، ورفع المشاركون في المسيرة الاعلام الإسرائيلية، كما أدى العشرات من المستوطنين صلواتهم على أبواب المسجد الأقصى منذ ساعات المساء حتى الفجر، إضافة الى صلاة كبيرة في ساحة البراق.

## ج- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تم تسجيل (٣٠ ) حادثة تدمير واعتداء على ممتلكات شملت إلحاق أضرار: بأثاث منازل، إلحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات. كما شهد الشهر موضوع التقرير (١٩) حادثة مصادرة ممتلكات من ضمنها؛ سيارات مدنين، كاميرات تسجيل، ممتلكات شخصية، معدات، مبالغ مالية وغيرها.

## ح - أنشطة استيطانية وتهويدية:-

تواصلت خلال الفترة، موضع التقرير، أنشطة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث صادقت سلطات الاحتلال على بناء ٣١٠ وحدة استيطانية جديدة، وجرى إيداع ٦٢٢ وحدة أخرى استهدفت نحو ٩٢٥ دونما من أراضي المواطنين الفلسطينيين، كما نستعرض كذلك : -

- **"السلام الآن": ارتفاع قياسي في عدد الوحدات الاستيطانية الجديدة بالضفة: -**

كشف تقرير صدر عن جمعية حقوقية إسرائيلية، عن تصاعد النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة خلال ولاية حكومة بنيامين نتنياهو الحالية.
وأشار التقرير الصادر عن حركة "السلام الآن" المختصة برصد الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ إلى أن "الوحدات الاستيطانية بالضفة الغربية المعتمدة من الحكومة الإسرائيلية سجلت رقمًا قياسيًا في الأشهر الستة الاولى من العام الجاري".
وأفادت الحركة في تقريرها بأن "الحكومة الإسرائيلية روّجت ١٢,٨٥٥ وحدة استيطانية في الضفة الغربية في النصف الأول من العام الجاري"، لافتةً إلى أن "هذا رقم قياسي للوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية على نطاق سنوي".
وأوضحت أنه "تم مثلا عام ٢٠١٢ الترويج لـ ٧,٣٢٥ وحدة استيطانية، وعام ٢٠١٧ الترويج لـ ٦,٧٤٢ وحدة، وعام ٢٠٢٠ الترويج لـ ١٢,١٥٩ وحدة، وعام ٢٠٢١ تم الترويج لـ ٣,٦٤٥ وحدة، أما في العام ٢٠٢٢ فقد تم الترويج لـ ٤,٤٢٧ وحدة استيطانية".
والترويج للوحدات الاستيطانية يعتبر المرحلة الأخيرة في مراحل المصادقة على مخططات البناء في إسرائيل، تسوّق الحكومة خلالها الوحدات الاستيطانية التي تمت المصادقة على خططها بالفعل، وبدأت أعمال البناء لتنفيذها؛ علما بأن البناء الاستيطاني يتألف من ثلاث مراحل تخطيط، إيداع مخططات والمصادقة عليها ثم الترويج لها.
وأضافت التقرير أنه "منذ أن بدأت حركة السلام الآن عام ٢٠١٢ بتسجيل تقدم خطط الاستيطان بشكل منهجي عبر إجراءات التخطيط، تكشف أحدث البيانات أن عام ٢٠٢٣ برز كأعلى عام مسجل من حيث الوحدات المعتمدة".
وخلصت إلى القول إنه "يبدو أنه من كل اتجاه، بدءًا من قرارات الحكومة وحتى عمل المجلس الأعلى للتخطيط، فإن البناء في المستوطنات هي الأنشطة الرئيسية والمركزية للحكومة الحالية".
وتابعت الحركة اليسارية أنه "في الأشهر الستة الماضية، القطاع الوحيد الذي شجعته إسرائيل بقوة هو المشروع الاستيطاني".
وحذّرت من أن "هذا المشروع (الاستيطان) لا يدفع عجلة الاقتصاد الإسرائيلي، بل يضرّ بأمن إسرائيل ودبلوماسيتها ومجتمعها".

## خ- حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:-

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، حيث أقامت قوات الاحتلال (٣١٥) حاجزًا مفاجئًا في الضفة الغربية، لتعطيل حركة المواطنين في عموم الضفة الغربية، أكثرها في محافظة رام الله بواقع ٦٨ حاجزا عسكريا، وفي الخليل ٥٣ حاجزا، فيما توزعت بقية الحواجز بين محافظات القدس، وجنين، وسلفيت، وأريحا، وبيت لحم، وطولكرم، وطوباس، ورام الله وقلقيلية.
فيما بلغت عمليات إطلاق النار من قبل جيش الاحتلال تجاه المواطنين الفلسطينيين (٣١٢) حالة، بينها ٢٨٩ حالة في الضفة الغربية و٢٣ حالة في قطاع غزة، إذ أطلق جنود الاحتلال المتواجدين على الحواجز العسكرية النار في ٢٠٦ حالة، ٦٢ حالة إطلاق نار خلال عمليات اقتحام، و١٢ حالة من قبل مواقع عسكرية لجيش الاحتلال، و٩ من قبل زوارق حربية، بالإضافة إلى حالتي قصف جوي من قبل طائرات الاحتلال.

## د- هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

صعد الاحتلال أنشطته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية المحتلة، الخاضعة لسيطرة احتلالية أمنية وإدارية؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، وحسب التقرير الشهري لـ"دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، هدمت آليات الاحتلال خلال تموز ٢٠٢٣ (١٣) منازلا فلسطينيا، من بينها ٦ منازل أجبر أصحابها على هدمها ذاتيا تفاديا لدفع ضرائب باهظة تفرضها سلطات الاحتلال.

واستولت سلطات الاحتلال على نحو ١٢٠ دونما، إذ قامت سلطات الاحتلال ببناء بؤرة استيطانية جديدة على أراضي تبلغ مساحتها ٧٠ دونماً في برية بلدة السواحرة الشرقية قضاء القدس.

كما قامت قوات الاحتلال بأعمال حفر وتجريف لأراضي في بلدة كفر حارس، لتمديد خطوط مياه لصالح مستوطنتي "بركان الصناعية" و"أرئيل الصناعية"، حيث تبلغ مساحة الأراضي المتضررة من المشروع ٥٠ دونماً من أراضي المواطنين.

واقتلع جنود الاحتلال ومستوطنيه نحو ٢٥٥٢ شجرة، فيما جرّفت آليات الاحتلال نحو أكثر من ٢٤ دونما من أراضي المواطنين في محافظات نابلس، ورام الله والخليل.

## ذ- انتهاكات المستوطنين: -

واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر تموز ٢٠٢٣ وفق نتائج التقرير الشهري لـ" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" (١٥٦) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.

## - ارتفاع كبير في عدد هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين خلال ٢٠٢٣: -

كشفت صحيفة "يسرائيل هيوم" الإسرائيلية، أن عدد الهجمات الإرهابية التي ارتكبها المستوطنون الإسرائيليون ارتفع بشكل كبير في عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢.

وبحسب إحصاءات حصلت عليها الصحيفة، نفذ المستوطنون خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٣، ٢٥ عملًا صنفه مسؤولو الأمن الإسرائيليون على أنه إرهاب، وذلك مقارنة بـ ٢٥ عملًا إرهابيًا طوال عام ٢٠٢٢، وتشمل هذه الأعمال إلقاء القنابل الحارقة وتخريب المساجد والمنازل.

وأظهرت البيانات تصاعدًا في الاعتداءات وما يسمى عمليات "تدفيع الثمن" التي ينفذها المستوطنون ضد المواقع والممتلكات الفلسطينية، حيث شارك المستوطنون في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ بـ ٦٨٠ اعتداءً، مقارنة بـ ٩٥٠ اعتداء خلال عام ٢٠٢٢ بأكمله، أما بالنسبة لعمليات تدفيع الثمن فقد تم تسجيل ١١ هجومًا في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ١٨ هجومًا طوال عام ٢٠٢٢.

وأشارت الصحيفة إلى أن مسؤولي الأمن الإسرائيليين يشعرون بالقلق إزاء هذه الاعتداءات، فضلًا عن ارتفاع عدد المستوطنين الإرهابيين الذين لا يرتبطون بما يسمى "فتية التلال" أو الجماعات المتطرفة.

وأضافت أنه في الماضي كان من السهل التعرف على المستوطنين المتطرفين بناء على نمط سلوكهم ومجال نشاطهم، أما اليوم فيوجد العديد من المستوطنين المنخرطين في هذه الأعمال.

# ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مُسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وكان أبرزها لهذا الشهر تقرير نشره مركز مدار الفلسطيني حول ما عُرف بـ "حجة المعقولية" مُجيبا على عدد من التساؤلات بشأنها مثل ما هي "حجة المعقولية" هذه؟ وما هو التعديل القانوني الذي أقره الكنيست بشأنها؟ وما هي تداعيات ذلك، أبعاده وإسقاطاته؟.

أما التقرير الثاني لذات المركز فقد استعرض الفتوى القانونية التي أعدتها منظمة "يش دين "الحقوقية الإسرائيلية، حول الطبيعة القانونية للممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وهي فتوى قانونية تنطلق من القانون الدولي الإنساني والمكانة القانونية التي استندت إليها إسرائيل لتبرير وتسويغ وجودها (المؤقت) واحتلالها العسكري للأراضي الفلسطينية بحكم كونه "احتلالا عسكريا مؤقتا" وإدارة للأراضي المحتلة لا يفترض أن يؤثر أو يمس بطبيعته هذه مكانة الأراضي التي يحتلها، وحقوق السكان الخاضعين لسيطرتها العسكرية التي يفترض أن تنتهي بانتهاء الاحتلال.

## أ- ما هي حجة المعقولية؟ ما هو التعديل القانوني الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي بشأنها وما هي أبعادُه وإسقاطاته؟

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية، بتركيبة قضاتها الـ ١٥ جميعاً، الأسبوع الماضي (٩ آب الجاري)، أمراً احترازياً تأمر فيه الكنيست والحكومة الإسرائيليتين بتقديم مبرراتهما لعدم إلغاء التعديل الذي أجراه الكنيست مؤخراً على "قانون أساس: القضاء" والذي قضى، أساساً، بنزع صلاحية المحكمة العليا للنظر في - وبالتالي، إلغاء - قرارات صدرت عن الحكومة، رئيس الحكومة أو أي من وزرائها. ويأتي هذا الأمر الاحترازي في أعقاب الالتماسات التي قُدّمت إلى هذه المحكمة ضد التعديل المذكور. وقد حرص القضاة على التوضيح أن قرارهم إصدار هذا الأمر الاحترازي "تفرضه اعتبارات نجاعة العمل/ النظر في الالتماسات وليس ثمة فيه ما يمكن أن يشي بموقف المحكمة بشأن الالتماسات أو بالنتيجة القضائية التي ستنتهي إليها المحكمة."

وكانت رئيسة المحكمة العليا، إستير حيوت، قد قررت الثاني عشر من أيلول المقبل موعداً لبدء النظر في هذه الالتماسات بهيئة كامل قضاة المحكمة العليا الـ ١٥، وهي تركيبة غير مسبوقة في تاريخ هذه المحكمة، مما يدل على الأهمية الكبيرة التي توليها المحكمة ورئيستها لهذا الموضوع. ومن المعروف أن حيوت ستخرج إلى التقاعد رسمياً في ١٦ تشرين الأول المقبل، علماً بأن فترة ثلاثة أشهر تُمنح لأي قاضٍ بعد خروجه إلى التقاعد من أجل إنجاز كتابة قرارات حكم قضائية لم يستطع إنجازها حتى موعد خروجه إلى التقاعد. معنى هذا، أن قرار المحكمة في الالتماسات بشأن "حجة المعقولية" سوف يصدر في موعد أقصاه كانون الثاني ٢٠٢٤.

ما هي "حجة المعقولية" هذه؟ وما هو التعديل القانوني الذي أقره الكنيست بشأنها؟ وما هي تداعيات ذلك، أبعاده وإسقاطاته؟ - هذه هي الأسئلة التي تقدّم هذه المقالة الإجابات عليها.

- <u>ما هي "حجة المعقولية" وما هو التعديل القانوني بشأنها؟</u>

ما يصطلح على تسميتها بـ "حجة المعقولية" (أو: "حجة عدم المعقولية"؛ أو: "اختبار المعقولية") هي إحدى الحجج/ الاختبارات القضائية في مجال القضاء الإداري التي تتيح للمحاكم ممارسة الرقابة القضائية على أيٍ من قرارات (ثم ممارسات) أي ذراع من الأذرع السلطوية الإدارية، شخصاً كانت أم مؤسسة؛ تفحص مدى معقوليةَ هذه القرارات (والممارسات) ثم تأمر بإلغائها في الحالات التي ترى أن عيوباً إدارية قد وقعت في سيرورة اتخاذها، مثل

انعدام الصلاحية (لاتخاذ تلك القرارات وتنفيذ تلك الممارسات العينية)، التعسفية، الاعتباطية، عدم الأخذ في الحسبان اعتبارات سليمة وذات صلة، الأخذ في الحسبان اعتبارات غريبة وغير ذات صلة، عدم الموازنة ـ أو الموازنة غير اللائقة وغير الكافية ـ بين الاعتبارات السليمة وذات الصلة، المسّ المحظور بالحقوق، التمييز، الإجراء غير السليم وغير ذلك من العيوب الإدارية، مما يضع تلك القرارات (والممارسات) خارج نطاق المعقولية.

كانت بدايات ابتكار وتطوير هذه الحجة في القضاء البريطاني ومنه انتقلت إلى منظومات قضائية أخرى تأثرت به، من بينها منظومة القضاء الإسرائيلية. وفي صيغتها الإسرائيلية، بدأت "حجة المعقولية" تترسخ وتتوسع ابتداء من ثمانينيات القرن الفائت من خلال المحكمة العليا الإسرائيلية وبواسطة سلسلة من قرارات الحكم القضائية التي صدرت عنها، في سياق ما يُعرف في إسرائيل بـ "الفاعلية القضائية". واستناداً إلى هذه الحجة، أصدرت المحكمة العليا ـ وكذلك محاكم أخرى من درجات أدنى ـ خلال عشرات السنوات الماضية، غير قليل من القرارات القضائية التي ألغت بموجبها العديد من القرارات والممارسات السلطوية في مستويات إدارية مختلفة وفي مجالات وقضايا متعددة.

بهذا المعنى، تشكل "حجة المعقولية" أحد الكوابح الحيوية المركزية، إن لم يكن أكثرها حيوية ومركزية على الإطلاق، في وجه التعديات السلطوية (الشخصية والمؤسساتية) على سلطة القانون، على مبدأ سيادة القانون والمساواة أمام القانون وعلى حقوق الإنسان والمواطنين عموماً.

في يوم ٢٤ تموز الأخير، أقرّ الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة، بأغلبية ٦٤ عضواً ودون أي معارضة عقب مغادرة جميع أعضاء الكنيست من أحزاب المعارضة قاعة الكنيست عند التصويت، التعديل رقم ٤ على "قانون أساس: القضاء"، بالنص التالي: "بعد البند الصغير (د) يأتي: "(د١). على الرغم مما ورد في قانون الأساس هذا، فإن من يملك صلاحية القضاء بموجب القانون، بما في ذلك المحكمة العليا لدى التئامها كمحكمة العدل العليا، لا ينظر في موضوع معقولية قرار صدر عن الحكومة، رئيس الحكومة أو أي وزير آخر ولا يُصدر أمراً في الموضوع المذكور؛ في هذا البند: "قرار" ـ هو أي قرار، بما في ذلك في قضايا التعيينات أو الامتناع عن ممارسة صلاحية ما، أياً كانت."

هذا هو النص الذي أقرّه الكنيست بصورة نهائية لتعديل "قانون أساس: القضاء"، والذي يعني فعلياً: تقليص "حجة المعقولية" (وليس "إلغاءها"، كما يتردد خطأ في العديد من المواقع الإلكترونية والمنشورات المختلفة، ليس باللغة العربية فحسب، وإنما باللغة العبرية أيضاً). فقد أسقط الائتلاف الحكومي من مشروعه التعديليّ هذا، في اللحظة الأخيرة، الجملة الأخيرة التي ورد فيها "وكذلك (قرارات) أي منتَخَب جمهور آخر، كما يحدد القانون". وقد شكّل إسقاط هذه الجملة الفارق الجوهري بين "إلغاء" حجة المعقولية و"تقليصها". ذلك أن النص الذي اعتمده الكنيست أخيراً هو تقليص الحجة، بمنع استخدامها/ تطبيقها في ممارسة الرقابة القضائية على قرارات الحكومة، رئيس الحكومة وأي من وزرائها، وليس إلغاء الحجة نهائياً، بمنع استخدامها وتطبيقها في ممارسة الرقابة على قرارات آخرين من مُنتخَبي الجمهور، وخصوصاً رؤساء البلديات والمجالس المحلية.

- **<u>إسقاطات التعديل القانوني والتقليص: -</u>**

يثير التعديل الذي أقرّه الكنيست بشأن تقليص "حجة المعقولية" وحظر استخدامها عند النظر في قرارات الحكومة، رئيس الحكومة أو أي من الوزراء، عاصفة قوية جداً في إسرائيل على مختلف الأصعدة، الجماهيري ـ الشعبي، السياسي، القضائي، الأكاديمي، الاقتصادي وغيرها، ليس لكون تقليص "حجة المعقولية" (إلغاؤها، وفق المخطط الأولي) جزءاً من المكوّنات الأربعة الأساسية في "برنامج الإصلاح القضائي" الذي طرحته الحكومة الجديدة وائتلافها البرلماني، بينما يسميه المعارضون "برنامج الانقلاب القضائي" أو "برنامج الانقلاب على الحكم"، وإنما ـ بالأساس ـ نظراً لما يشرّعه هذا التعديل/ التقليص من بوابات واسعة نحو المزيد من التقليصات الحادة والخطيرة في آليات الرقابة القضائية، بل في المنظومة القضائية برمّتها، بما يعجّل في تكريس وتعميق الفساد السلطوي المنهجي والرسمي، بما في ذلك قرارات وممارسات التطهير السياسي والتصفية الشخصية، مقابل التعيينات السياسية

**والشخصية، في الأذرع السلطوية المختلفة، ناهيك عن توسيع وتعميق التقليصات في حقوق الإنسان والمواطن والتعديات الرسمية المنهجية على هذه الحقوق، وبشكل خاص بالتأكيد حقوق الأقليات على اختلاف أنواعها، لكن الأقلية القومية ـ العربية الفلسطينية ـ بشكل أساس ومباشر.**

**على مستوى الرقابة القضائية والأداء القضائي، أوضحت رئيسة المحكمة العليا، إستير حيوت، ما يمكن أن يكون لهذا التعديل من إسقاطات على القضاء الجنائي والمدنيّ بوجه خاص، وذلك في خطاب علني ألقته في شهر كانون الثاني هذا العام، عقب إعلان وزير العدل ياريف ليفين بنود برنامجه وبرنامج حكومته "الإصلاحي"، حين قالت: "إذا لم يكن ثمة مكان لقرار قيميّ يصدر عن قاضٍ في محكمة بشأن معقولية القرار السلطوي، فمن المرجح أن تكون المرحلة التالية، وفق هذا المنطق، الادعاء بأن قاضي المحكمة لا يتمتع بأية أفضلية مهنية تؤهله أن يقرر ما هو الشك المعقول لضرورة تبرئة، أو إدانة، متهم في قضية جنائية. وبحسب المنطق نفسه، يمكن الادعاء أيضاً بأن قاضي المحكمة لا يتمتع بأية أفضلية مهنية تؤهله لأن يقرر إن كان طبيب ما أو مهندس ما قد أهمل في أداء عمله حين تصرف بصورة غير معقولة فتسبب بضرر يستوجب التعويض". ثم أضافت: "ومن هنا، تصبح الطريق قصيرة جداً إلى شطب فصول كاملة من فروع القضاء الإسرائيلي ومجالاته المختلفة، والتي تحتاج كلها إلى معايير قيمية ينبغي على قاضي المحكمة النظر فيها، البناء عليها والحسم فيها."**

**غير أن لتقليص حجة المعقولية، كما أوضحناه أعلاه، وللمركّبات الأخرى في "برنامج الإصلاح القضائي" الذي تواصل الحكومة الحالية وائتلافها البرلماني العمل على استكمال إقراره وتنفيذه، انعكاسين مباشرين على مستوى العلاقة مع الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة ومستقبل هذه المناطق، عموماً.**

**الأثر الأول يتمثل فيما يخطط له الائتلاف الحكومي الحالي، أو أجزاء واسعة منه على الأقل، جهاراً في العلن، بشأن ضم الضفة الغربية وبسط السيادة الإسرائيلية عليها بصورة رسمية، تكريس الفوقية اليهودية في جانبي ما يسمى** الخط الأخضر **"والإمعان في دوس وتحطيم حقوق الفلسطينيين، الجماعية والفردية، وجعل الأبارتهايد نظاماً رسمياً معتمَداً ومكرَّساً في كامل المنطقة الممتدة بين النهر والبحر. ذلك أن تقليص "حجة المعقولية"، كما سلف شرحه، سيحول دون أي تدخل قضائي في أي قرار تتخذه الحكومة أو رئيسها أو أي من وزرائها في هذا الشأن وهذا المنحى.**

**أما الأثر الثاني فيتمثل في جانب معاكس تماماً، قد يكون إيجابياً تماماً في الجوهر والمحصلة. والمقصود هنا هو القلق والتخوف الكبيران اللذان يساوران في إسرائيل العديد من القيادات السياسية، الأمنية والعسكرية، السابقة والحالية، إضافة إلى أوساط قضائية واسعة، وهما المتعلقان بتقليص دوائر الحماية للجنود والقادة العسكريين والسياسيين الإسرائيليين، في السابق والراهن، في هيئات قضائية دولية، وفي مقدمتها المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.**

**ذلك أن إسرائيل نجحت، حتى الآن وإلى حد كبير جداً، في تجنيب جنودها وقادتها السياسيين والعسكريين تقديمهم إلى محكمة الجنايات الدولية بشكل خاص أو في محاكم جنائية في دول أخرى مختلفة، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، عبر ادعائها الرسمي بأنها تطبق مبدأ "التتامّ(Complementarity) "، الذي يشكل شرطاً مركزياً للإعفاء من المحاكَمة الدولية. ويقضي مبدأ "التتامّ" هذا بأن لدى الدولة المعنية ـ دولة القادة السياسيين أو العسكريين المشتبه بارتكابهم جرائم حرب ـ جهازاً قضائياً مستقلاً وقادراً على التحقيق في هذه الشبهات بصورة جدية وموضوعية. تصبح المحكمة الجنائية الدولية صاحبة صلاحية لإجراء محاكَمات جنائية بحق مشتبه بهم بارتكاب جرائم دولية (جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية، إبادة شعب وجريمة العدوان) إذا ما توفرت بضعة شروط، في مقدمتها موافقة على الإجراء الجنائي من جانب دولة معنية (عادة ما تكون الدولة التي نُفِّذت الجرائم في نطاقها وفوق أراضيها، فلسطين في حالتنا) أو مصادقة مجلس الأمن الدولي على الإجراء الجنائي. إلا أن المحكمة تفقد صلاحيتها هذه، وتمتنع بالتالي عن اتخاذ إجراءات جنائية، إذا كان الجهاز القضائي في الدولة ذات الشأن (إسرائيل، هنا) يقوم بالتحقيق في الأحداث موضع الشبهات بصورة جدية وموضوعية، بل وتجري ـ في الحالات التي تكتمل فيها شروط محددة ـ محاكمات جنائية للمتهمين الضالعين في ارتكاب الجرائم، شريطة أن يكون هذا الجهاز القضائي وأداؤه**

مستقلّين، موضوعيين، ناجعين وخاليين من اية تأثيرات غير سليمة. وهو ما ينسفه تقليص "حجة المعقولية" من أساسه.

## ب- السياسات الإسرائيلية وأثرها على المكانة القانونية للاحتلال في الأراضي الفلسطينية: -

تقدم هذه المقالة تلخيصا مكثفا للفتوى القانونية التي أعدتها منظمة "يش دين "الحقوقية الإسرائيلية، حول الطبيعة القانونية للممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وهي فتوى قانونية تنطلق من القانون الدولي الإنساني والمكانة القانونية التي استندت اليها إسرائيل لتبرير وتسويغ وجودها (المؤقت) واحتلالها العسكري للأراضي الفلسطينية بحكم كونه "احتلالا عسكريا مؤقتا" وإدارة للأراضي المحتلة لا يفترض أن يؤثر أو يمس بطبيعته هذه مكانة الأراضي التي يحتلها، وحقوق السكان الخاضعين لسيطرتها العسكرية التي يفترض أن تنتهي بانتهاء الاحتلال.

هذه الفتوى القانونية قدمت إلى محكمة العدل الدولية، بطلب من هذه المحكمة، وقد أعدها طاقم قانوني ترأسه المحاميان ميخائيل سفراد وكيرن ميخائيلي، ونشرت على موقع منظمة "يش دين" باللغتين العبرية والإنكليزية في حزيران ٢٠٢٣ بالتزامن مع مرور ٥٦ عاما على الاحتلال الإسرائيلي.

تكمن أهمية هذه الفتوى القانونية بسبب طبيعة الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة التي تتنكر للقانون الدولي، والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والتي تجهد بشكل حثيث ومن خلال تسلم قادة المستوطنين وممثليهم في الحكومة حقائب وزارية مفتاحية وذات صلة مباشرة بمؤسسات المستوطنين والجيش ومنظومة الاحتلال وإدارته العسكرية والمدنية في الضفة المحتلة من أجل تكريس الاحتلال، بما يشير إلى أن عملية إعادة صياغة الواقع القانوني والديمغرافي والمعيشي للفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال والأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل لصالح المستوطنين والسعي لحسم الصراع تجري بشكل متسارع وعلني وبما يتعارض كليا مع القانون الدولي الإنساني.

تتكون الفتوى من ستة أبواب تنطلق في الباب الأول من الأساس القانوني الذي استند إليه الإحتلال الإسرائيلي بحيث يشرح المميزات الاستثنائية للحكم الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وآليات الهندسة الديمغرافية لهذه الأراضي، والفصل القانوني والسكاني الذي أنتجه على أسس إثنية وقومية، وتاليا الضم الزاحف والذي يكرس يوميا دون إعلان رسمي. وفي الفصل الخامس يفرد التقرير مساحة مهمة لقانونية الاحتلال من وجهة نظر القانون الدولي، وأخيرا طبيعة النظام الذي نشأ فعليا على الأرض وهو يظهر بكل وضوح على كونه نظام أبارتهايد عنصري.

- **<u>مميزات الحكم العسكري الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧: -</u>**

لم تبدأ عملية الضم وتأسيس نظام أبارتهايد عنصري مع استلام حكومة اليمين المتطرف أعمالها نهاية العام الماضي، بل وضعت بذورها مع بداية الاحتلال الإسرائيلي قبل ٥٦ عاما، وهو احتلال تميز بعدة محددات أبرزها:

العمل على هندسة المنطقة ديمغرافيا من خلال إدخال العنصر اليهودي وتوطينه في المستوطنات الإسرائيلية على حساب أراضي الفلسطينيين وبشكل منفصل عنهم، وخلق فصل جغرافي على أساس قومي بين المجموعتين السكانيتين، مع السعي بشكل متدرج وثابت نحو الضم وفرض السيادة الإسرائيلية، وهو ما يعكس الرغبة بتحويل الاحتلال إلى حالة دائمة.

برّرت حكومات الاحتلال هذه التوجهات بالسيطرة على الأرض والفصل بين المجموعتين السكانيتين وتجاهل القانون الدولي وحقوق الفلسطينيين وبحاجاتها الأمنية (الداخلية والخارجية) وهي ذريعة تسقط أمام الواقع الذي تم تكريسه وتم ارساؤه عبر وسائل عديدة.

**وتجزم الفتوى المقدمة للمحكمة الدولية أن الهدف الرئيس الذي سعت إليه حكومات إسرائيل المتعاقبة، والذي أصبح أحد أبرز معالم سياستها، هو الهندسة الديمغرافية وإدخال العنصر الإسرائيلي اليهودي لتعزيز سيطرته وتوسيعها وإدامتها من خلال التغيرات والسيطرة الديمغرافية.**

**ان هذه العملية التي بدأت منذ اليوم الأول للاحتلال سعت إلى** تهويد **المكان وافراغه من ساكنيه وملاكه وتغيير طابعه بما يطمس هويته العربية الفلسطينية، عبر تشجيع الهجرة من داخل** الخط الأخضر **إلى المستوطنات المقامة في المناطق المحتلة، والتي طورتها ووسعت دائرة الاستثمار بها وفي تهيئة بنية تحتية مدنية متطورة وشبكة طرق معقدة ومرافق تعليمية وصحية، مقابل قيام الحكم العسكري الصارم بلجم تطلعات الفلسطينيين وحجب تطورهم بعدة وسائل أبرزها مصادرة الأراضي العامة والخاصة وتقييد البناء، والحد من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى أراضيهم ومواردهم التي سخرت لصالح الاستيطان وتهيئة المناطق المحتلة للضم الفعلي.**

**وقامت الهندسة الديمغرافية التي اعتمدها الاحتلال على أساس مركبين أساسيين: زيادة عدد المستوطنين والمساحات التي يسيطرون عليها والبنية التحتية التي تخدمهم، مقابل تضييق الخناق على الفلسطينيين وحصر وجودهم في معازل محاطة بالاستيطان من كل الجهات من خلال:**

**وتعتبر السياسات الكولونيالية وتشجيع الاستيطان العامل المؤسس وحجر الزاوية في السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ بحيث بلغ عدد المستوطنات ١٣٢ مستوطنة إلى جانبها ١٤٦ بؤرة استيطانية ومزرعة (الاستيطان الرعوي) تضم (حتى نهاية العام ٢٠٢٢) قرابة ٤٦٥٠٠٠ مستوطن (٤٥٥٠٠٠ منهم يهود) يشكلون ٥% من مجمل سكان إسرائيل و١٤% من عدد سكان الضفة وذلك ثمرة لسياسة تحفيزية وموارد وإعفاءات ضريبية فردية وتجارية لقطاعات الصناعة والزراعة داخل المستوطنات وتسهيلات تملّك وسكن ووفرة أراض وبنية تحتية ومنظومة تعليم ومواصلات قدمتها حكومات الاحتلال المتعاقبة.**

**ورغم أن المحكمة العليا ردت تشريعا إسرائيليا قدم في العام ٢٠١٧ لتبييض البؤر الاستيطانية والذي يهدف إلى شرعنة البؤر التي أقيمت بشكل عشوائي في مختلف أنحاء الضفة، إلا أن الحكومة شرعنت ٢٣ بؤرة ولا زالت ١٣ أخرى قيد التبييض إلى جانب تسع بؤر اتخذ المجلس الوزاري المصغر (الكابينيت) قرارا بتبييضها في بداية العام الحالي ٢٠٢٣.**

**استثمرت حكومات إسرائيل مبالغ طائلة من أجل تطوير مشروعها الاستيطاني وتأمين وصول الكهرباء والماء وشبكات صرف صحي وطرق خصصت لخدمة اليهود والربط بين المستوطنات، وربطها جميعا بالمناطق الواقعة داخل الخط الأخضر مضافا إلى هذه المبالغ ما ينفق على الأمن والحراسة وبناء الأسيجة والجدران وتخصيص قوات لتأمين الطرق ومحيط المستوطنات والبؤر الاستيطانية وخلق مناطق فاصلة بينها وبين التجمعات الفلسطينية.**

**والقدس المحتلة التي تم ضمها لإسرائيل بعد فترة قصيرة من احتلالها، عانت هي الأخرى من نفس السياسة وبوتيرة أسرع وأكثر تركيزا، حيث بات يسكنها ٢٣٠ ألف مستوطن في ١٢ حيا جميعها أقيمت على أراض مصادرة.**

- **<u>التضييق على الفلسطينيين:</u> -**

**أبرز الوسائل التي تنتهجها سلطات الاحتلال لمصادرة الأرض هي الإعلان عنها على أنها أراضي دولة، وذلك من أجل حرمان الفلسطينيين من الاستفادة منها وتخصيصها للاستيطان اليهودي.**

**هذا الإجراء يستند إلى أن معظم أراضي الضفة غير مسجلة بشكل رسمي، وما بدأ به الانتداب البريطاني واستكملته الأردن لم يتجاوز ٣٠% من الأرض، وهو ما تستغله سلطات الاحتلال بوسائل مدنية وعسكرية لصالح مشروع الاستيطان الذي استفاد من ٩٩,٧٦% من هذه الأراضي أي ما يعادل ٦٧٤,٤٥٩ دونماً مقابل ١٦٢٤ دونماً لصالح الفلسطينيين.**

إلى جانب الإعلان عن أراض على أنها أرض دولة، قامت سلطات الاحتلال بمصادرة ما يقارب من خمس مساحة الضفة- ١٧,٥% من أراضي الدولة أو الأراضي الخاصة لأغراض عسكرية أو باعتبارها أماكن تدريب خاصة على طول الحدود مع الأردن، أو لغرض شق طرق أو خلق مناطق عازلة، كما تم منذ العام ١٩٩٩ منع الفلسطينيين من دخول المستوطنات دون إذن مسبق (١٠% من مساحة الضفة).

تخصيص الأرض والموارد لصالح الاستيطان بشكل ممنهج، أو سرقتها والسيطرة عليها من قبل مجموعات استيطانية صغيرة وإقامة مزارع وبؤر عليها، وتحويلها إلى نقاط هجوم للاعتداء على الممتلكات والحقول والقرى الفلسطينية، حرم الفلسطينيين من إمكانية التطور الطبيعي والعمراني بما يتناسب مع النمو السكاني حيث تم تخصيص ٠,٦% فقط من مساحة المنطقة المصنفة (سي) لصالح الفلسطينيين.

وتستحوذ إسرائيل على كافة الموارد الطبيعية الحيوية في الضفة وتحرم الفلسطينيين من الاستفادة منها وخاصة المياه الجوفية التي يضطر الفلسطيني إلى شرائها بينما يستفيد منها المستوطنون، بسبب منع إسرائيل الفلسطينيين من حفر آبار وإخضاعها لمصالحها هي .

- **الفصل السكاني والقانوني: -**

تعيش في الأراضي المحتلة مجموعتان سكانيتان تحت منظومتين قانونيتين مختلفتين.

فبينما تتبع المجموعة الأصلية لمنظومة قوانين من العهد الأردني والانتداب البريطاني والقوانين العسكرية التي تحرمها من معظم حقوقها الأساسية، أدخلت المنظومة العسكرية الإسرائيلية والكنيست والإدارة المدنية جملة تعديلات وقوانين وأوامر عسكرية استثنت المستوطنات والمستوطنين من هذه القوانين ومنحتهم صلاحيات واسعة في إدارة ذاتية ضمن المجالس الاستيطانية وأخضعتهم لمنظومة الأحكام والقوانين الجنائية الإسرائيلية في كافة مجالات الحياة.

خلق هذا الفصل ظروفا أصبح فيها سكان الضفة الفلسطينيون يعيشون فيما يشبه السجن بعد بناء الجدار الفاصل وتكريس الفصل السكاني بينهم وبين المستوطنين وحرمانهم من مواردهم وأراضيهم، بينما يتبع المستوطنون لدولة إسرائيل ويتمتعون بحرية الحركة بين شقي الخط الأخضر.

- **فرض السيادة الإسرائيلية: -**

تمتنع إسرائيل بشكل علني ورسمي عن فرض سيادتها على الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ باستثناء القدس، وبقيت تعرف هذه المناطق على أنها "مناطق مدارة" إلا أنها في السنوات الأخيرة اتخذت عدة قرارات وسنت تشريعات تصب في هذا المنحى وأهمها:

(*)إقرار أعضاء مركز الليكود بالأغلبية في العام ٢٠١٧ بضرورة ضم الضفة.

(*)تعبير بنيامين نتنياهو عشية الانتخابات في ٢٠١٩ عن رغبته في ضم الضفة إلى إسرائيل.

(*)إعلان الحكومة الـ ٣٧ برئاسة نتنياهو في خطوطها العريضة أن "للشعب اليهودي الحق الحصري في تقرير المصير على أرض إسرائيل كاملة"، وهو ما ترجمه في الاتفاق الائتلافي مع حزب الصهيونية الدينية على شكل تعهد "ببسط السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية."

(*)نقل صلاحيات الإدارة المدنية في العام ٢٠٢٣ من الحكم العسكري ووزير الدفاع إلى وزير مدني في وزارة الأمن )بتسلئيل سموتريتش) كما اتفق على توسيع القوانين الإسرائيلية في الاراضي المحتلة.

وهو ما يوضح أن السياسة المتبعة قائمة على أساس ترسيخ الضم القانوني للمستوطنين في الأراضي المحتلة إلى إسرائيل وتكريس حالة الفصل بينهم وبين الفلسطينيين قانونيا وسكانيا.

- **المكانة القانونية للاحتلال: -**

**يستمد الاحتلال الإسرائيلي (بصفته احتلالا عسكريا) قانونيته ومرجعيته من القانون الدولي الإنساني وتحديدا اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين الحرب والقانون الدولي الإنساني، التي أجمعت جميعها على ثلاثة مبادئ أساس وهي: عدم نقل السيادة من دولة محتلة على سكان دولة يخضعون تحت احتلالها العسكري وترك حق تقرير المصير بيدهم، والحفاظ على مقدراتهم وأملاكهم ومواردهم وإدارتها بما يخدم مصالحهم، وأخيرا الحفاظ على الطابع المؤقت للاحتلال وعدم تحوله إلى وجود دائم.**

**تخلص التوصية بعد استعراض التشريعات والممارسات والسياسات الإسرائيلية على مدى ٥٦ عاما حتى اليوم، إلى أن إسرائيل ومن خلال القمع والسيطرة المباشرة، استغلت احتلالها بشكل سلبي وفي غير مصلحة السكان، وأنها سعت منذ أول لحظة لتحويله إلى احتلال دائم وهو ما خلق نظاما عسكريا قائما على الفصل العنصري القانوني والسكاني على أساس قومي (أبارتهايد).**

**إن تهمة الأبارتهايد اذ تنطبق على توصيف الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة والنظام الذي أرسته لصالح المستوطنين وعلى حساب وجود وحقوق وموارد وحياة الفلسطينيين، ليست أيديولوجيا أو توصيفا أيديولوجيا بل هي تعبير قانوني غير مرتبط بوجود أيديولوجيا قائمة على العرق لدى مرتكبه، وهي جريمة حرب ضد الإنسانية.**

**ويعتبر التقرير الذي يخلص إلى الفتوى أن الوجود الإسرائيلي يحمل في طياته كل العناصر الكفيلة بأن تحوله إلى وجود كولونيالي دائم قائم على الفصل على أساس قومي لصالح مجموعة سكانية على حساب أخرى، وهو بالتالي أصبح وجودا غير قانوني ويتنافى بشكل قاطع مع القانون الدولي والأسس التي استند اليها لتبرير وجوده.**

**يختم التقرير فتواه بأن هذا الوجود وبالشكل المدروس والمعد مسبقا وغير الارتجالي الذي يتصرف به تجاه المجموعتين السكانيتين، إنما يحول كل الضفة الغربية، وليس القدس لوحدها، إلى أراض "تجري عملية ضمها إلى إسرائيل" بشكل متسارع وبما يتنافى مع القانون الدولي، ويعد أيضاً جريمة حرب ضد الإنسانية.**